



Distr.  
GENERAL  
E/CN.4/1987/21  
2 February 1987  
ARABIC  
Original: ENGLISH/SPANISH



# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان  
الدورة الثالثة والأربعون  
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة  
الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور المقدم من البروفيسور  
خوسيه أنطونيو باستور ريديروخو تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب  
قرار لجنة حقوق الانسان ٥٣/١٩٨٥

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	٢ - ١	مقدمة .....
١	٧ - ٣	أولا - الحالة السياسية العامة .....
٣	٢٥ - ٨	ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
٧	٧٥ - ٢٦	ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية .....
١٧	٨٢ - ٧٦	رابعا - حالة اللاجئين والمشردين .....
١٩	١٠٨ - ٨٣	خامسا - حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة .....
٢٥	١٢١ - ١٠٩	سادسا - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان .....
٢٧	١٢٩ - ١٢٢	سابعا - النتائج .....
٢٨	١٣٤ - ١٣٠	ثامنا - التوصيات .....

### مقدمة

- ١- جرى اعداد هذا التقرير عملا بالقرار ٣٩/١٩٨٦ الصادر عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان .
- ٢- بيّن مدير مركز حقوق الانسان في رسالة موعرّخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ وموجهة الى الممثل الخاص أنه يتعين ان تكون جميع التقارير محددة بـ ٢٤ صفحة مطبوعة . ولكي يمتثل الممثل الخاص هذه التعليمات ، سيسقط الكثير مما كتبه في التقرير المقدم الى الجمعية العامة في الخريف الفائت ، الذي صدر في جزئين مستقلين: التقرير بالذات و " المادة الاضافية " . وعلى أي حال، ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران بتلك الوثائق ، وعلى نحو أخص بما يسمى بـ " المادة الاضافية " .

### أولا - الحالة السياسية العامة

- ٣- يؤدّ الممثل الخاص ان يشير الى ان الأحكام العرفية لاتزال سارية في السلفادور وان المجلس التشريعي يمددها شهرا بعد شهر طبقا للدستور . وبذلك جمدت حريات وضمانات دستورية هي: حرية التنقل ، وحرية الحديث ، وحرية المراسلة .
- ٤- وفيما يتعلق بالحوار بين حكومة السلفادور الدستورية وبين جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية الذي قدم الممثل الخاص معلومات مستفيضة عن تطوراته فسي تقارير سابقة (E/CN.4/1985/18) ، الفقرات (٣١ - ٣٩) ، و (E/CN.4/1986/22) ، الفقرات (٣٦-٣٩) ذكرت الصحافة <sup>(١)</sup> ان الرئيس دوارتي كتب في مستهل آذار/مارس ١٩٨٦ رسالة الى الرئيس أورتيغا رئيس نيكاراغوا يقترح فيها اجراء مفاوضات في وقت واحد مع حركتي المفاورين في كل من البلدين . وذكر نفس المصدر ان السيد أونزو رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية وافق في ١١ آذار/مارس على تجديد الحوار الخاص بالصلح الوطني رغم عدم استعداده لجعل هذا الحوار مشروطا باجراء حوار في نفس الوقت بين حكومة نيكاراغوا الساندينية وحركة "كونترا" المعارضة لها .
- ٥- وتفيد الأنباء <sup>(٢)</sup> بأن الرئيس دوارتي دعا زعماء جبهة بارابونديو مارتي للتحرير الوطني في خطاب تلفزيوني أذيع في أواخر حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى الاشتراك في جولة محادثات تهدف الى انتهاء الحرب . وقال ان هذه المحادثات ستجري "دون سلاح ، وعلى الأرض الوطنية ، وفي أواخر تموز/يوليه أو أوائل آب/أغسطس" . وفي ٤ حزيران/يونيه ، وافقت قوات المفاورين على هذا الاقتراح . وأكدت الأنباء اللاحقة <sup>(٣)</sup> عزم الرئيس دوارتي على التفاوض رغم اشتداد القتال في منتصف حزيران/يونيه بين الجيش ومقاتلي حرب المفاوير من جبهة فارابونديو مارتي في مدينة سان ميغيل شرقي السلفادور الذي كبد الجانبين خسائر في الأرواح .
- ٦- وفي ٢٠ آب/أغسطس عقد ممثلو الحكومة والجبهة فعلا بعض الاجتماعات السرية التمهيدية في مكان مجهول من مكسيكو بحضور المونسنيور ريفيرا اي داماس كبير أساقفة سان سلفادور لتحديد تاريخ ومكان وجدول أعمال محادثات الصلح <sup>(٤)</sup> . ووفق في هذه الاجتماعات على ان تجري الجولة الثالثة من المحادثات يوم ١٩ أيلول/سبتمبر التالي في مكان اسمه سيزوري يقع ١٥٠ كيلومترا شرق سان سلفادور .

٧- وعلم الممثل الخاص من الأنباء الدولية (٥) ان الرئيس دوارتي ذهب الى سيزوري في ١٩ أيلول/سبتمبر رغم علمه بأن ممثلي قوات المفاوضين سوف لا يحضرون بسبب عدم الاستجابة الى مطلب آخر لهم هو تجريد المنطقة من السلاح . ويقال ان الرئيس دوارتي ذكر حينذاك في سيزوري انه لا يوافق على عقد اجتماع تمهيدي ثالث مع قوات المفاوضين ولكنه مستعد للشروع مباشرة في جولة ثالثة من المحادثات معهم . وذكر نفس المصدر ان قوات جبهة مارتي هاجمت في الساعات الأولى من ذلك اليوم مواقع الجيش في سيوداد باريوس التي لا تبعد سوى كيلومترات قليلة عن سيزوري بعد فترة قصيرة من وصول الرئيس دوارتي والمرافقين له .

### ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨- ذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٦) ، ان اقتصاد السلفادور شهد في عام ١٩٨٥ نموا طفيفا (١٤ في المائة) مثلما حدث في عام ١٩٨٤ ، وبذلك أخذ يتجاوز فترة الكساد التي بدأت عام ١٩٧٩ . ومع ذلك يلاحظ تقرير اللجنة ان السنوات الست المتتالية من الحرب قد تركت أثرا على الانتاج ، فقد زادت من التكاليف الاجتماعية وسببت توترات اجتماعية واقتصادية . واستفيد بأن التضخم في عام ١٩٨٥ قد تضاعف وان العجز المالي تزايد . على ان المالية العامة قللت كثيرا من نسبة عجزها الضريبي .

٩- يفيد تقرير قدمه الرئيس خوسيه نابوليون دوارتي الى الممثل الخاص شخصا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (٧) ان الحكومة تنفذ خطة لتحقيق استقرار الاقتصاد وتنشيطه من جديد (برنامج الاستقرار والانتعاش الاقتصادي) . وتجمع الخطة بين تدابير تتصل بالضرائب والنقد والعملية الأجنبية .

١٠- وقد أشار الممثل الخاص في تقاريره السابقة باسهاب الى برنامج الاصلاح الزراعي الذي اضطلعت به لجنة الحكومة الثورية في عام ١٩٨٠ . ومما هو جدير بالاشارة اليه ان لكل شخص أو كيان قانوني في السلفادور الحق بموجب المادة ١٠٥ من الدستور المعتمد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الساري منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة ، في امتلاك مزرعة لا تتجاوز مساحتها ٢٤٥ هكتارا مما يعني ان المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الزراعي لا تشمل المزارع التي تتجاوز هذه المساحة .

١١- وتفيد المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص ان المراحل الثلاث لبرنامج الاصلاح الزراعي "تخص حاليا ٢٦ في المائة من الفقراء في الأرياف و ٢٢ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة . وحولت المرحلة الأولى للاصلاح الزراعي ، حتى الآن ، ٤٦٩ مزرعة كبيرة الى ٥١٧ تعاونية يستفيد منها أكثر من ٣١ ٠٠٠ عضو في التعاونيات . ومنح في اطار المرحلة الثالثة أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة لـ ٧٨٢ ٦٥ مستفيدا ، كانوا في السابق مستأجرين أو مؤاجرين . وفي اطار المرحلة الثانية من الاصلاح منح ملاك الأراضي مهلة غايتها كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ لبيعوا ما يملكونه من الأراضي الزائدة على ٦٠٥ فدادين والآن انتزعت منهم أملاكهم دون تعويض سابق" (٨) . ومن المشاكل الرئيسية التي تهدد بقاء تعاونيات المرحلة الأولى ، من الناحية المالية ديون الاصلاح الزراعي . ذلك ان ٩٥ في المائة من التعاونيات التي أنشئت في اطار المرحلة الأولى عاجزة حسب التقرير على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها البالغة حوالي ٨٠٠ مليون دولار في شكل مدفوعات الأراضي ، والائتمانات الطارئة وقروض الاستثمارات والانتاج .

١٢- ويفيد التقرير الذي قدمه رئيس الجمهورية (٩) الى الممثل الخاص ان معهد السلفادور للاصلاح الزراعي قام في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ١٩٨٥ وتموز/يوليه ١٩٨٦ بخطوات كي يسد ثمن الأراضي المشمولة بالاصلاح بسرعة وتسليمها الى المستفيدين . وأعطى الرئيس دوارتي ، حسب التقرير ، تعليمات الى معهد السلفادور للاصلاح الزراعي بحل الحالات المعلقة المتصلة بسندات التمليك والتعويضات قبل نهاية ١٩٨٦ . ويفيد تقرير الحكومة ان حكومة السلفادور قامت من خلال التنسيق بين معهد السلفادور للاصلاح الزراعي والوكالات الحكومية الأخرى ، بتيسير وتوجيه تنفيذ السياسات التي أتاحت للتعاونيات الائتمانات الضرورية ويسرت لها تسويق المدخلات والمنتجات الزراعية ، ووفرت لها المساعدة التقنية المناسبة ، ومعاملة تفضيلية للديون الزراعية (سعر فائدة قدره ٦ في المائة ، و ٥٠ سنة لتسديد الديون ، ومدة امهال تبلغ خمس سنوات و/أو فائدة عن المدفوعات المعجلة) ، وبصفة خاصة ، برامج انمائية اجتماعية تهدف الى تحسين نوعية المعيشة للأسر المستفيدة وذلك بتحسين ظروفها المعيشية والصحية وما الى ذلك (١٠) .

١٣- وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي تشمل الممتلكات التي تتراوح مساحتها بين ٦٠٥ و ١٢٥٠ فداناً ، أخبر الممثل الخاص بأن الملاك منحوا مهلة لبيع الزائد على ٦٠٥ فدادين من الأراضي التي يمتلكونها غايتها كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وبعد هذه المهلة يزرع منهم ما يزيد على هذا الحد دون تعويض سابق . ومن المقدّر ان حوالي ٦٠٠ ٤١ فدان سيصبح متوفراً نتيجة مبيعات الأراضي الخاصة التي ستتم في اطار المرحلة الثانية . أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة المعروفة باسم برنامج "الأرض لمن يحرقها" (١٧ فداناً على الأكثر) فمن المتوقع ان تؤدي التغييرات التي أقر مؤخراً ادخالها على قانون التسجيل في السلفادور الى حث خطى عملية المنح التدريجي لسندات التمليك التي يقوم بها المعهد الوطني لتمويل الأراضي الزراعية . وبلغ عدد المستفيدين من المرحلة الثالثة في شباط/فبراير ١٩٨٦ في المجموع ٦٦٩ ٦٣ مستفيداً مباشراً - أي ٣٢ ٠٠٠ مستفيداً بما في ذلك أعضاء الأسر ، ووزع ٢٤٠ ٠٥٤ فداناً وأصدر ٦٥ ٩٠٠ سند موقت كما منحت سندات نهائية الى ١٧٥٦ في المائة من المستفيدين بالإضافة أو عوض ٦٢٢ ١ من الملاك (١١) .

١٤- ونشرت الصحافة الدولية (١٢) تقارير عن الاضطرابات العمالية السائدة في البلد ، ففي ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ تشكل الاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين من مجموعة عريضة من النقابات المعارضة لتدابير التقشف التي فرضتها الحكومة . وهذه هي المرة الأولى ، فيما قيل ، التي تنضم فيها النقابات العمالية المنتمية الى الوسط الى النقابات اليسارية ، بل ان المؤيدين السابقين للرئيس دوارتي انضموا الى الائتلاف . وفي ٢١ شباط/فبراير قامت النقابة الجديدة بأكثر مسيرة احتجاج في السنوات الست الأخيرة . وفي مظاهرة أخرى وقعت في ١ أيار/مايو ١٩٨٦ (١٣) قام ما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ عامل بمسيرة عبر سان سلفادور احتجاج خلالها أعضاء التعاونيات الزراعية وعمال البناء ومدرسو المدارس وبعض الموظفين المدنيين وطلبة الجامعات على تدابير التقشف التي أعلنتها الحكومة .

١٥- وأبلغت وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالسلفادور الممثل الخاص بأنه قد وقع ، في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٨٥ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ٥٤ اضراباً في القطاع الخاص . وأحد هذه الاضرابات بدأ بطريقة عنيفة في شركة Industrias Unidas, S.A. وقد استولى بعض العمال ، أثناء الاضراب الذي قررت السلطة القضائية أنه غير قانوني ، على منشآت المصنع مانعين زملائهم من العمال من دخولها ، ومنتهكين بذلك المادة ١٣ من قانون العمل . واستدعت الادارة الحرس الوطني الذي صرف العمال المضربين بطريقة سلمية .

١٦- وأبلغ وزير العمل أيضا الممثل الخاص بأنه خلال الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة وقعت اضطرابات أيضا في القطاع العام بالمخالفة لما تنص عليه المادة ٢٢١ من الدستور التي تحظر مثل هذه الاضطرابات • والمصالح الحكومية التي تأثرت بهذه الاضطرابات هي التالية : المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي ؛ الإدارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ وزارة المالية ؛ الإدارة العامة للبريد ؛ المعهد السياحي السلفادوري ؛ وزارة الأشغال العامة ؛ وزارة الزراعة والانتاج الحيواني ؛ إدارة المياه والمجاري •

١٧- أدت الاضطرابات العمالية في السلفادور الى اعتقال النقابيين • وقد قابل الممثل الخاص في سان سلفادور البعض منهم الذين أطلق سراحهم في وقت لاحق ، وقالوا كما سيرد في فصل مطابق أنهم أخضعوا لضغط نفسي شديد أثناء استجوابهم خارج نطاق السلطة القضائية • وقد تمكن الممثل الخاص من قراءة الكثير من الرسائل في الصحف السلفادورية ، الواردة من نقابات العمال وغيرها من الرابطات ، التي تشجب انتهاك السلطات لحقوق العمال • واطلع كذلك على حالات قتل واعتقال لا مبرر له للعمال وقادة نقابات العمال •

١٨- وفي هذا الفصل يعتزم الممثل الخاص استنساخ بعض التقارير العديدة عن التخريب المنتظم الذي تقوم به جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني للهيكل الأساسية لاقتصاد البلد • وقد زودت السلطات السلفادورية مرة أخرى الممثل الخاص بمعلومات وافية عن هذه الأعمال تشمل خمس وثائق يبلغ مجموع صفحاتها حوالي ٢٠٠ ١ صفحة قدمتها الى الممثل الخاص في السلفادور وزارة الدفاع والأمن العام • ونظرا لأن هذه الوثائق مفرطة الطول والتفصيل ولا يتسنى استنساخها بكاملها ، فإن الممثل الخاص سيوجزها وسيضيف أيضا بعض المعلومات التي قدمتها الصحافة الدولية ومصادر أخرى •

١٩- وتفيد الوثائق التي قدمتها لجنة السلفادور لحقوق الانسان (١٤) الى الممثل الخاص ان الضرر الذي تسببت فيه منظمتا جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى تموز/يوليه ١٩٨٦ يمكن ايجازه على النحو التالي: ٥٠ هجوما على وسائل نقل عامة وخاصة : ففي القطاع الخاص: ٨ هجمات على سيارات و ٢٠ على حافلات و ٢ على مركبات ثقيلة ، وتتكون من اطلاق نيران الرشاشات (١٦) وكماثن (٢) واشعال حرائق (٦) ونسف بالديناميت (٦) ، وفي القطاع العام: هجومان على سيارات و ١٦ على قطارات و ٢ على مركبات ثقيلة ، وتتكون من اشعال حرائق (١٧) ونسف بالديناميت (٣) • ووفقا لنفس المصدر كانت هناك خمس عمليات ايقاف لوسائل النقل • وشمل الضرر الذي لحق بالتملكات الخاصة ما يلي: ٣٣ هجوما على الممتلكات الخاصة ، وتشمل التعاونيات الزراعية والمزارع والعقارات وطائرة للري ، وهجمات على المحاصيل وتدمير البذور ، و ٢١ هجوما على القطاع الاقتصادي و/أو التجاري وتشمل ثلاث غارات على حوانيت وتسع هجمات على منازل خاصة (أربع غارات وثلاث عمليات اطلاق نيران الرشاشات وعمليات نسف بالديناميت) وغيرها وثلاث هجمات على موعسات مصرفية وثلاث هجمات على مرافق تخزين و ١٥ هجوما على قرى صغيرة ، وتشمل أربع حالات تم خلالها الاستيلاء على القرى وسبع حالات تم خلالها نهب القرى • وتشمل الحوادث الأخرى شن هجمات على الموعسات و/أو المكاتب الحكومية : غارة على محطة مطافئ وخمس هجمات على مكاتب الإدارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وحريقان في مكاتب المحاكم وأربع هجمات على دور البلدية وحريق واحد في مبنى الاحصاء والتعداد وثلاث هجمات على المدارس •

٢٠- واستنادا الى المعلومات التي قدمتها السلطات الى الممثل الخاص أثناء زيارته للسلفادور<sup>(١٥)</sup>، تعرضت شركة الكهرباء الحكومية، في الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦، لـ ١٠٣٥ هجوما من رجال العصابات ولهجومين مسلحين، مما أسفر عن تدمير ٦٦ برجاً معدنيا (وفي معظم الحالات، كانت الأعمدة أو الهياكل المؤقتة تنسف أكثر من عشر مرات) و ٥٤١ عموداً، و ٤٥ محولا للتوزيع والمحولات في محطة ارادورا الفرعية في منطقة لاباس ومحطة أتيوس الفرعية في منطقة الليبرتاد.

٢١- وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٨٦، أصيب عاملان في سان رافائيل سيدروس في منطقة سنسونتبيكه بجراح خطيرة عندما انفجر لغم بثته جبهة فارابونديو مارتي بالقرب من أحد أعمدة النقل كان قد نسف الليلة السابقة وكانا قد توجهوا لاصلاحه. وتبلغ قيمة الأضرار التي لحقت بشركة الكهرباء الحكومية، بما في ذلك تدمير الأبراج والأعمدة والمحولات والهياكل الأساسية ومعدات المحطات الفرعية، ما مجموعه ٨٥٦٧٩ ١٠٥ ٩٦ كولون، أي ٣٦ ١٧١ ٢٢١ ١٩ من الدولارات. واستنادا الى نفس المصدر، فان مجموع الخسائر التي تكبدتها شركة الكهرباء الحكومية في الفترة ما بين ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ بلغت ٨٣٤٢٤ ٩١٩ ٢٢٧ كولون، أي ٨٥ ٩٦٦ ٥٨٣ ٤٥ دولاراً. وفي الفترة ذاتها، فان مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهجمات رجال العصابات على ممتلكات الادارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بخطوط الهاتف والمرافق والكابلات والمركبات والهواتف العامة، وما شابه ذلك، زائدا تكلفة موظفي الأمن الاضافيين، بلغت ٥٢ ٣٥٢ ٠٤٢ كولون، أي ٤٠٨ ٤٦٠ ١٠ دولارات تقريبا.

٢٢- واستنادا الى المعلومات التي قدمتها وزارة الدفاع والأمن العام<sup>(١٦)</sup>، فانه في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦، يمكن ايجاز الانتهاكات التي ارتكبها أفراد جبهة فارابونديو مارتي للتحريض الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية، على النحو التالي: ما مجموعه ١ ٧٩٣ انتهاكا، يمكن تقسيمها الى الفئات التالية: أشخاص قتلوا بالرصاص: ١٥٨ شخصا؛ أشخاص قتلوا بشارك خداعية: ٢٨ شخصا؛ أشخاص جرحوا بسبب اطلاق الرصاص: ٥٤ شخصا؛ أشخاص جرحوا بسبب شراك خداعية: ١٧٣ شخصا؛ حالات اختطاف: ٢٥١ شخصا؛ اعتداءات: ١٢ اعتداء؛ حالات اغتصاب: ٦ حالات؛ ضرب المركبات بمدافع رشاشة: ٩٨؛ تهديدات: ٢٤٠ تهديدا؛ أعمال دعائية: ٣٤٣؛ سرقات: ٤٢١؛ حالات ابتزاز: ٩ حالات. واستنادا الى نفس المصدر، فانه في الفترة ما بين ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦، جرى تدمير أربع مدارس، وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦، جرى تدمير دار البلدية في سان كارلوس بمنطقة موراسان، وفي ١ شباط/فبراير، دمر مكتب قاضي الصلح في نويفا غرانادا، وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦، كانت هناك ٢٠ حالة حريق عمد ضد المزارع ومحاصيل البن والمنازل. كما أفادت التقارير بتدمير أماكن عمل<sup>(١٧)</sup>. كما قرأ الممثل الخاص أنباء الصحف المحلية التي أفادت بجرح أربعة أشخاص عندما انفجرت قنبلة بالقرب من أقباء البنك العقاري في سان سلفادور<sup>(١٨)</sup>. وتركت المنطقة الشرقية من البلد بدون كهرباء عندما نسفت الهجمات الارهابية أربعة أبراج لكابلات الضغط العالي<sup>(١٩)</sup>. كما أبلغ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦، بأن رجال العصابات أشعلوا النار في ست مزارع للبن في شرق السلفادور<sup>(٢٠)</sup>.

- ٢٣- وفي سان سلفادور ، قدمت القوات المسلحة للممثل الخاص ملفا يحتوي على قرابة ٣٠٠ مقال للصحف المحلية عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت في السلفادور في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ . ونظرا لحجم هذه المادة ، فقد تعذر على الممثل الخاص ان يستنسخها بقدر أكبر من التفصيل .
- ٢٤- وثمة تقارير أخرى عن تدمير جبهة فارابونديو مارتي للهيكل الأساسية الاقتصادية للبلد تفيد أنه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، قام رجال العصابات في شرق السلفادور بتدمير واحدة من أكبر تعاونيات القطن في البلد ، " ٠٠٠ " مما أسفر عن مقتل خمسة جنود وجرح ثلاثة " ٠٠٠ " (٢١) .
- ٢٥- واستنادا الى معلومات أخرى ، أصيبت شبكة توزيع الطاقة الكهربائية في البلد عام ١٩٨٥ بأضرار بالغة وتكبّد النقل الخام خسائر أعلى منها في عام ١٩٨٤ ، " ٠٠٠ " وان ظلت الأضرار أقل من المستويات المسجلة فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٣ الى حد كبير " ، كما ان الأضرار التي لحقت بمحاصيل التصدير الرئيسية في هذه الفترة تقل على ما يبدو عنها في السنوات السابقة . بيد أنه استنادا لنفس المصدر ، فانه " منذ عام ١٩٧٩ ، تقدّر الأضرار التي ألحقها المتمردون بالاقتصاد بمبلغ ١ ٥٠٠ مليون دولار " (٢٢) .

### ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية

#### ألف - الاغتيالات

- ٢٦- ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات عن الاغتيالات أو حالات الاعدام باجراءات موجزة لأشخاص مدنيين التي ارتكبت لبواعث سياسية لا صلة لها بالقتال . ويدرك الممثل الخاص ، كما كان في السنوات السابقة ، صعوبة التحديد الدقيق لعدد تلك الجرائم .
- ٢٧- ومن الأرقام التي قدمها مكتب الحماية القانونية (٢٣) ، أنقص الممثل الخاص الأرقام المتعلقة بضحايا هجمات عشوائية للجيش على السكان المدنيين ، وهي فئة ستؤخذ في الاعتبار في مكان آخر . وتبعاً لذلك ، فان اغتيالات غير المقاتلين في سنة ١٩٨٦ - كما أفاد المصدر المذكور ، هي كما يلي:

فصائل الموت	الجيش	أجهزة الأمن	الدفاع المدني
كانون الثاني/يناير	٤	٢	٥
شباط/فبراير	٥	٤	-
آذار/مارس	١	٣	-
نيسان/أبريل	٩	٦	٢
أيار/مايو	٤	٣	٢
حزيران/يونيه	٣	٦	١
آب/أغسطس	٣	٦	١
أيلول/سبتمبر	١	١	-
تشرين الأول/أكتوبر	-	٦	-
تشرين الثاني/نوفمبر	١	٢	٣

٢٨- ووفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية (٢٤) ، ارتكبت فصائل الموت والمنظمات شبه العسكرية ، وأفراد في القوات المسلحة أيضا ، ٤٩ عملية اعدام تعسفي ، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ • ولم تحدد هذه الوثيقة المسؤول الفعلي عن عمليات الاعدام وان كان الرقم أعلى بكثير من ذلك الذي قدمه مكتب الحماية القانونية عن نفس الفترة •

٢٩- أما الأرقام التي قدمتها لجنة السلفادور لحقوق الانسان (الحكومية) بالنسبة لعدد الوفيات لغير المقاتلين ، عن الفترة من كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو ١٩٨٦ ، فهي أقل (٢٥) :

وفيات المدنيين التي تعزى الى أفراد في القوات المسلحة	وفيات المدنيين الناتجة عن أعمال ارتكبتها أشخاص غير محددي الهوية
كانون الثاني/يناير	٦
شباط/فبراير	٦
آذار/مارس	٧
نيسان/أبريل	٩
أيار/مايو	٢٠
حزيران/يونيه	٩
تموز/يوليه	٩
صفر	

٣٠- وعلاوة على ذلك ، قدمت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سان سلفادور (٢٦) ، استنادا الى معلومات استقتها من الصحف ، أرقاما أقل أيضا لوفيات المدنيين الناجمة عن أعمال عنف سياسية :

كانون الثاني / شباط / يناير	آذار / مارس	نيسان / أبريل	أيار / مايو
ارتكبتها اليمين المتطرف	صفر	صفر	صفر
من المحتمل ان يكون قد ارتكبتها اليمين المتطرف	صفر	صفر	٣
ارتكبتها مهاجمون مجهولون	٧	٤	٢

٣١- ويلاحظ الممثل الخاص ان القوائم التي استشهد بها تتضمن حوادث قتل تعزى اما الى "فصائل الموت" أو "أشخاص غير محددي الهوية" أو "مهاجمين مجهولين" • ومن الواضح ان مسؤولية حوادث القتل هذه لا تقع على عاتق حكومة السلفادور • وتقتصر مسؤولية هذه الحكومة على الحالات التي يرتبط فيها الجناة بموظفين حكوميين أو يحظون بحمايتهم أو يتمتعون بتغاضيهم عنهم ، كما كانت الحالة بوضوح في السنوات السابقة على عام ١٩٨٥ • وبالنسبة للشهور التي انقضت من سنة ١٩٨٦ ، لم يتمكن الممثل الخاص من التوصل الى نتائج محددة ونهائية بشأن درجة التأييد أو التغاضي التي حظيت بها فصائل الموت من جانب الموظفين الحكوميين • وعلى أي حال ، يرى الممثل الخاص ان هؤلاء الذين يدعمون أو يحمون المنظمات السابقة الذكر ليسوا في الواقع من المسؤولين أو الموظفين ذوي الرتب العالية •

٣٢- وهذه ، اذن ، هي القوائم التي أتيحت للممثل الخاص والتي يقدمها الى الجمعية العامة ، مع تعليق يشير الى أنه على الرغم من اختلاف الأرقام المقدمة من مصادر مختلفة فهناك نقطة هامة تجمع بينها : وهي ان عدد الاغتيالات السياسية التي ارتكبتها موظفون حكوميون أو التي من المحتمل ان تكون الجماعات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة قد ارتكبتها في الشهور المنقضية من سنة ١٩٨٦ ، أقل بكثير مما كانت عليه في سنة ١٩٨٥ ، مما يؤكد الاتجاه التنازلي الذي بدأ في حزيران/يونيه ١٩٨٤ عندما تولى المهندس دوارتي منصبه بوصفه رئيسا دستوريا للجمهورية . ويلفت الممثل الخاص الانتباه الى استمرار هذا الاتجاه التنازلي ، ويعرب في الوقت نفسه عن رغبته وأمله في ان تتوقف تماما عمليات الاعدام باجراءات موجزة في السلفادور بأسرع ما يمكن .

#### باء - حالات الاعتقال والاختفاء

٣٣- لايزال الممثل الخاص يتلقى معلومات عن الأشخاص اعتقلوا لأسباب سياسية ، وأبلغ عن بعضهم ما يفيد أنهم يعتبرون مفقودين ، ويود ان يلاحظ ، كما فعل في التقارير السابقة ، أنه يجب أيضا في هذا المجال التزام أكبر درجة من الحذر ازاء الأرقام ذات الصلة . ويجب القيام بذلك أولا لأنه يحدث أحيانا بعد الاعتقال أو الاختطاف ان يعثر على جثث هؤلاء الأشخاص (وهذه حالة لا تقع الآن إلا فيما ندر) وتعتبر هذه الحالات جرائم قتل . وفي حالات أخرى ، يكشف ان الأشخاص المعتقلين هم على قيد الحياة في مراكز اعتقال رسمية . ويعتبر هؤلاء سجناء سياسيين . وهذا ما يقع الآن في أكثر الأحيان . وفي حالات أخرى أيضا يفرج عن المعتقلين . وأخيرا توجد الآن حالات نادرة جدا لا يعثر فيها على المعتقلين وذلك في غالب الظن بسبب كونهم قتلوا وأخفيت جثثهم ، وحينئذ فقط يمكن التحدث بدون حرج عن وقوع حوادث اختفاء . ويرى الممثل الخاص أنه كان من اللازم ان يعطي هذه الايضاحات قبل ان يدرج في تقريره معلومات عن الأرقام المتعلقة بحوادث الاعتقال والاختفاء التي تتداخل في بعض الحالات مع الأرقام المتعلقة بجرائم القتل .

٣٤- ويقدم الممثل الخاص أولا الأرقام التي اتاحتها هيئة الحماية القانونية (٢٧) ، والمتعلقة بحوادث الاعتقال المنسوبة الى مسؤولين حكوميين في عام ١٩٨٦ ، وأسقط منها حوادث الاعتقال المنسوبة الى أشخاص مجهولين وفقا لذلك المصدر .

كانون		تشرين									
الثاني / شباط / آذار / نيسان / أيار / حزيران / آب / أيلول / الاول / الثاني /		يناير / فبراير / مارس / أبريل / مايو / يونيو / أغسطس / سبتمبر / أكتوبر / نوفمبر /									
١٢	١٥	٣	١٨	٤٥	١٠	٢٣	١٧	١٤	١٢	حالات الاعتقال	
١١	١٥	٣	١٥	٣٢	١٢	٢٤	٢٠	١٠	٨	المعتقلون الذين عثر عليهم في مراكز احتجاز رسمية	
١	-	-	٣	١٣	٤	٢	٦	٥	٨	المعتقلون الذين لم يعثر عليهم في وقت صياغة التقرير	

٣٥- وحسب المعلومات المقدمة الى الممثل الخاص من السلطات المختصة حتى يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كان هناك ٧٦ سجيناً سياسية هنا محتجزة في سجن أولوبانغو للنساء مقابل ٤٤ في ١ أيلول/سبتمبر في السنة السابقة ، و ٩٧٢ سجيناً سياسياً في سجن ماريونا للرجال ، مقابل ٤٦٢ سجيناً في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . ويشير الممثل الخاص الى ان عدد السجناء السياسيين في عام ١٩٨٥ كان أكثر من عددهم في عام ١٩٨٤ (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ٨٥) .

٣٦- ويود الممثل الخاص ان يستكمل المعلومات الواردة في الفقرة السابقة ببيانات أخرى مقدمة من حكومة السلفادور (٢٨) . ووفقاً لهذه البيانات ، كان قد اعتقل ١٦٥ ١ شخصاً في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ بوصفهم ارهابيين مزعومين ، (بالمقارنة مع ٧٤٣ شخصاً في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥) ، أطلق سراح ٥١٢ منهم (بالمقارنة مع ٣٠٩ في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥) .

٣٧- وتبين الفقرات السابقة ان عدد حالات الاعتقال لأسباب سياسية ازداد في عام ١٩٨٦ عما كان عليه في فترات سابقة . ولا ينكر الممثل الخاص بالطبع حق السلطات السلفادورية في اتخاذ اجراء قانوني ضد أولئك الذين يحملون السلاح ضد النظام الدستوري . وما يهيمه هو تطبيق أحكام المرسوم رقم ٥٠ على هؤلاء الأشخاص ، هذا المرسوم الذي كان موضع نقد شديد والذي وان كانت حدوده الزمنية الطويلة لا تراعى مع ذلك دائماً . إلا ان الممثل الخاص يضيف بأن تنقيح هذا المرسوم يعتبر أحد الاصلاحات القانونية المتوخاة في المستقبل القريب ، كما سيوضح بتفصيل أكثر عندما يبحث خطط لجنة استعراض التشريع السلفادوري .

#### جيم - معاملة السجناء السياسيين

٣٨- وفقاً للهيئة المساعدة القانونية المسيحية (٢٩) ، دخلت سجن أولوبانغو للنساء ٢٢ سجيناً سياسية في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٨٦ ، ووفقاً للدراسة التي أعدها هذه الهيئة ، كانت هناك حالات تعذيب ترتبت عليها آثار نفسية ، وحالات ممارسة ضغوط نفسية وحالات تعذيب تركت آثاراً بدنية خطيرة تضمنت ، في جملة أمور ، ٥ حالات اغتصاب ، و ٢١ حالة ضرب ، وحالاتي عري عنوة . ووفقاً للمصدر نفسه (٣٠) ، دخل ١١٧ سجيناً سياسياً سجن ماريونا في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٨٦ ، وتعرضوا في مناسبات مختلفة لتعذيب ينطوي على آثار نفسية وتعذيب ترتبت عليه آثار بدنية خطيرة . ومنذ اعداد هذا التقرير للجمعية العامة ، لا يزال الممثل الخاص يتلقى معلومات من المصدر المذكور أعلاه عن كثير من حالات تعذيب السجناء السياسيين . (قوائم أرسلت الى الممثل الخاص في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر) . وتلقى الممثل الخاص أيضاً معلومات عن هذه المسألة من لجنة حقوق الانسان في السلفادور (غير حكومية) . وحسب هذه المعلومات ، فان تعذيب السجناء السياسيين في جلسات استجواب غير قانونية يشكل ممارسة مستمرة وواسعة الانتشار (٣١) .

٣٩- ووجه الممثل الخاص في زيارته الى سجن ماريونا وأولوبانغو وفي مقابلاته مع الشهود اهتماماً خاصاً لمسألة الضغط النفسي وحتى لأشكال أخرى من أشكال سوء المعاملة أثناء عمليات استجواب غير قانونية .

٤٠- أما السيدة تولا دي كاناليس المعروفة أيضا باسم لورا بينتو ، والعضو في لجنة الأمهات والتي احتجزتها قوات الأمن مرتين ، فقد أبلغت الممثل الخاص في أولوبانغو بأنها كانت قد أقيمت بعد اعتقالها الأول في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ مكبلة اليدين ومعصوبة العينين لثلاثة أيام تقريبا في أثناء استجوابها ، وأنها اغتصبت ثلاث مرات في هذا الوقت رغم أنها كانت حاملا في الشهر السادس ، وطعنت في بطنها بأداة حادة • ويلاحظ الممثل الخاص ان هذه الشاهدة أدلت بالتصريح نفسه في مناسبات أخرى • وحسب التصريح الذي أدلت به السيدة دي كاناليس الى الممثل الخاص ، كانت قد نقلت بعد اعتقالها الثاني في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦ الى مقر شرطة الخزينة حيث ضربت وأبقيت لمدة ٢٤ ساعة بدون طعام ، مكبلة اليدين ومعصوبة العينين • وأخيرا ، أبلغت هذه الشاهدة الممثل الخاص بأنها كانت قد وقّعت على التصريح بحرية لأنه تضمن تسجيلا لما قالت •

٤١- وأبلغت شاهدة أخرى الممثل الخاص الذي قابلها في سجن أولوبانغو بأنها كانت أيضا في وقت اعتقالها في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦ قد عصبت عيناها وكبلت يداها ، وبأن مستجوبيها بعد ان نقلت الى مقر شرطة الخزينة قد هددوها باحضار ابنتها البالغة ثمانية عشر شهرا من العمر وتعذيبها • وذكرت هذه الشاهدة أنه رغم ان التصريح غير القانوني يتضمن بعض الأمور الصحيحة ، إلا ان أموراً أخرى فيه غير صحيحة ، ومع ذلك وقّعت • ويود الممثل الخاص ان يضيف بأنه شاهد تسجيلا بالفيديو في مقر الأركان رأى فيه الشاهدة توقع وثيقة بدون أي نوع من أنواع الاكراه •

٤٢- وأرت سجينه سياسية أخرى جرى استجوابها في أولوبانغو وكانت قد احتجزت في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ الممثل الخاص جرحا في معصمها الأيمن قالت انه ناجم عن ١٣ يوما قضتها مكبلة في مقر شرطة الخزينة • وقالت الشاهدة نفسها انها كانت قد عوملت معاملة "سيئة جدا" لأنها نفّت اتهاماتهم • وكانوا قد منعوها من التنفس ولكموها على رأسها ووجهها • وأبقيت مصعوبة العينين لسته أيام وأخضعت في احدى المناسبات للتحقيق ليلة بطولها •

٤٣- واستمع الممثل الخاص أيضا لشهادة في سجن ماريونا للرجال • وقال شاهدان هناك أنهما تعرضا لضغوط نفسية شديدة أثناء الاستجواب في أحد الأسابيع الأخيرة في عام ١٩٨٥ • وقال شاهد آخر انه كان قد تعرض لهذا النوع من الضغط عندما احتجزته قوات الفرقة الثانية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ • وكان الغرض من هذا الضغط حمله على توقيع تصريح غير قانوني ، وتضمن هذا الضغط ، حسب قول الشاهد ، توجيه الضربات الشديدة لساقيه ، وتهديدات ضد أسرته ، ومنعه من النوم لخمس أيام بادارة جهاز الراديو بأعلى صوت ، وابقائه بدون ملابس طوال ليلة باردة واجباره على الأكل • وذكر هذا الشاهد أخيرا أنه كان قد نقل الى مقر الحرس الوطني في سان سلفادور حيث أجبر على توقيع تصريح غير قانوني •

٤٤- وقام شاهد آخر اسمه رافائيل مارتينيز وهو نقابي في اتحاد عمال مزارع البن ، بابلاغ الممثل الخاص بأنه كان قد احتجز في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ونقل الى الثكنة رقم ٦ حيث تعرض لتهديدات جنسية وغيرها • ووقع وثيقة قدمت له بدون ان يسمح له بقراءتها •

٤٥- وقالت شاهدة أخرى نقابية أيضا اسمها فيبي اليزابيث فيلاسكيز ، بأنها كانت قد اعتقلت في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وأنها استجوبت واقفة بعد نقلها الى مقر شرطة الخزينة بدون ان يسمح لها بتناول طعام أو استخدام المرافق الصحية لأكثر من ٢٤ ساعة حتى اجبرت على التوقيع •

٤٦- وأخيرا ، ذكرت أيضا شقيقتان تبلغان ١٦ و ١٨ سنة من العمر اعتقلتتهما الشرطة الوطنية مع والديهما في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ بأنهما تعرضتا لشيء من الضغط رغم أنهما وقّعتا في النهاية على التصريحين المطلوبين منهما .

٤٧- وقدم الممثل الخاص حتى الآن شهادة تشير الى وجود ضغط نفسي أثناء عمليات الاستجواب غير القانونية للسجناء السياسيين . ولم يزعم سجناء آخرون أو سجناء سابقون في هذه الفئة كـان الممثل الخاص قد قابلهم أيضا بأنهم كانوا قد تعرضوا لسوء معاملة أو ضغط بأية طريقة ترمي السى حملهم على توقيع تصريحاتهم .

٤٨- وقد أعرب الممثل الخاص للكولونيل لوبيس نويليا نائب وزير الأمن العام ، ولمديري أجهزة الأمن عن قلقه للأقوال التي قدمها لتوّه . وكان الرد الذي تلقاه هو ان هذه الأقوال باطلة تماما . وأنها تتجواب مع حملة تضليل ترمي الى نزع الثقة عن أجهزة الأمن ، وأنه جرى في الأشهر الأخيرة تصوير المسجونين السياسيين على أشربة الفيديو أثناء توقيّعهم على بياناتهم غير القضائية ، وذلك حفاظا على سمعة هذه الأجهزة . وقد تمكن الممثل الخاص في الواقع من مشاهدة بعض أشربة الفيديو التي ظهر فيها بعض المسجونين السياسيين ، ممن يعرفهم وممن لا يعرفهم ، وهم يوقعون بدون أي نوع من الاكراه على ورقة استحالة عليه تحديد مضمونها .

٤٩- وان الممثل الخاص ، بعد تقييم المعلومات المقدمة في الفقرات السابقة ، يكرر الاعتقاد الذي عبّر عنه في تقريره السابق بأن هناك دلالات على استخدام ضغط نفسي شديد في الاستجوابات غير القضائية لبعض المسجونين السياسيين ، على الرغم من أنه لا يعتقد أنها جزء من سياسة متعمدة ومنظمة من جانب السلطات السلفادورية .

٥٠- ومن الصعب جدا على الممثل الخاص ان يحدد النسبة المئوية الدقيقة للحالات التي حدث فيها مثل ذلك الضغط ، ولكنه يلاحظ ان المصادر التي جرى التشاور معها في السلفادور أعطت نسبة مئوية تقريبية تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من المسجونين السياسيين . وكتب الصحفي الأمريكي جيمس ليمون في آب/أغسطس ١٩٨٦<sup>(٣٢)</sup> يقول: "يقدر الموظفون الحكوميون والدبلوماسيون الثقة ان ٢٠ في المائة من المحتجزين السياسيين يعانون شكلا من أشكال الانتهاك الخطير بعد الاعتقال" .

#### دال - حالة القضاء الجنائي السلفادوري

٥١- وفيما يتعلق بالجهود القضائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في البلد في الفترة الأخيرة ومعاقبة مرتكبيها ، تلقى الممثل الخاص ثانية وثيقة من المدعي العام للجمهورية<sup>(٤٠)</sup> تعالج ، في جملة أمور ، عمل مكتب المدعي العام في بعض القضايا (التي تعرف عادة بالقضايا ذات الأهمية الدولية) .

٥٢- فمثلا ، في القضية المرفوعة أمام محكمة الجنايات الرابعة للمنطقة القضائية لسان سلفادور بشأن اغتيال المونسنيور أوسكار أرنولفو روميرو ، أبلغ المدعي العام عن عدد من الاجراءات التي اتخذت في نهاية عام ١٩٨٥ ، وفي أوائل عام ١٩٨٦ ، وهي اجراءات "لم تكن نتائجها ايجابية" ، كما قال المدعي العام .

٥٣- وتذكر وثيقة المدعي العام أيضا الاجراءات الموجزة التي اتخذتها محكمة الجنايات الأولى لسونسونات في قضية "لاس أوكاس" ، التي أشار اليها الممثل الخاص في التقارير السابقة ، وفيما يتعلق بهذه القضية تذكر الوثيقة انه بعد تحقيق شامل في الوقائع ، وافق القاضي على احالة القضايا ضد ثلاثة من المتهمين لتنظر في جلسات عامة ، بينما رفضت القضايا المرفوعة ضد المتهمين الآخرين . وعلى أثر طعن مكتب المدعي العام في قرار الرفض ، رفضت محكمة الجنايات الغربية القضايا المرفوعة على جميع المتهمين . وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٦ طلب اعادة النظر في القضية وبدء تحقيق جديد .

٥٤- وتشير وثيقة المدعي العام أيضا الى الاجراءات الجنائية المتصلة بقتل السيد فييرا وأثنين من المستشارين من الولايات المتحدة في فندق شيراتون في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، ذاكرة أنه قد حكم على المتهمين أخيرا هذا العام بثلاثين سنة سجنا . وقد استؤنف الحكم ولكن الغرفة الجنائية التابعة للمحكمة العليا أيدته . وفي هذه الوثيقة الأخيرة علم الممثل الخاص (٣٤) بأن الحكم قد أغضب بعض الدوائر الدبلوماسية لأن الذين دبروا القتل - ضابطان في الجيش ورجل أعمال يميني- لم يدانوا .

٥٥- وفيما يتصل بقضية أرمينيا ، المتعلقة باختطاف عدة مواطنين في أرمينيا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ واعدامهم باجراءات موجزة ، فقد قررت المحكمة المختصة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ رفض التهم الموجهة الى المتهمين . وقد طعن مكتب المدعي العام في هذا القرار .

٥٦- ويؤيد الممثل الخاص ان يشير أيضا الى التقرير الأخير "للجنة المحامين من أجل حقوق الانسان" (٣٥) الذي يستعرض وضع ١٦ قضية قانونية بارزة متعلقة بالعنف السياسي في السنوات السبع الماضية . وجاء في التقرير "أنها سجل تاريخي للفشل . ففي كل هذه القضايا ، بما في ذلك القضايا الخمس التي حولت الى اللجنة الخاصة التي عينها الرئيس دوارتي في آب/أغسطس ١٩٨٤ ، أعطيت وعود باجراء تحقيقات رسمية والحكم على المتهمين . ولكن العدالة لم تطبق في هذه القضايا وعشرات الآلاف من القضايا الأقل شهرة " .

٥٧- ويمكن ان نرى من المعلومات السابقة انه صدر حكم بالادانة في واحدة فقط من الدعاوى ذات الأهمية الدولية (وانتقد الحكم حتى في هذه القضية) مما يظهر بالتالي ، على الأقل ، الباطل الشاذ ودرجة الجمود الزائد في عمل القضاء الجنائي السلفادوري . ويلاحظ الممثل الخاص أيضا انه لم يتلق معلومات عن قضايا كثيرة أخرى لانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تعرض لها عدد من المواطنين السلفادوريين العاديين في السنوات الأخيرة ، ويذكر بأن هذه مسألة يجب فيها عدم افراد بعض القضايا ، مهما تكن الضغوط الدولية التي تمارس فيما يتعلق ببعض منها فقط . فمن حيث سيادة القانون يجب ان تلقى جميع القضايا قدرا متساويا من الاهتمام والمعاملة من جانب القضاء ، فهذا مقتضى مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون .

٥٨- وكما حدث في مناسبات سابقة ، تلقى الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور عن أفراد القوات المسلحة الذين أحيلوا الى المحاكم العادية بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بتهمة ارتكاب جرائم ضد السكان (٣٦) .

٥٩- ان الوثيقة المشار اليها في الفقرة السابقة تفصيلية ، وقد درسها الممثل الخاص دراسة متأنية ، بيد أنه لدى الانتهاء من دراستها تولد لديه انطباع بأن جميع القضايا أو معظمها كانت تتعلق بجرائم عادية وليس بانتهاكات جنائية لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية . فضلا عن ذلك ،

فان الوثيقة لا تبين المرحلة التي بلغتھا الاجراءات القضائية ، وأخيرا لم يبلغ الممثل الخاص بما اذا كانت هذه القضايا أو القضايا الأخرى المشار إليها في تقاريره السابقة قد أدت الى أحكام بالادانة أو التبرئة .

٦٠- وبعد ان قيّم الممثل الخاص بتأنّ المعلومات الواردة في الفقرات السابقة ، فانه لا يزال يشعر بأن جهود النظام القضائي السلفادوري للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ذات الدوافع السياسية والمعاقبة عليها هي بوجه عام غير مرضية تماما . ورغم ان الاجراءات الجنائية قد بدأت بالفعل في جميع القضايا أو معظمها ، فان لديه انطباعا بأنها تتقدم ببطء غير عادي ، وان هناك عوائق يتعذر تجاوزها تحول دون اصدار أحكام بالادانة ، مما يتسبب في ايجاد مناخ ضار من الاحساس بالافلات من العقوبة .

٦١- وسيقوم الممثل الخاص بعد ذلك بعرض البيانات المتعلقة بنشاط المحاكم الجنائية فسي السلفادور المختصة بالتحقيق في أنشطة التواطؤ مع المعارضة المسلحة ومعاقبة القائمين بتلك الأنشطة . وينظم الاجراءات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع المرسوم رقم ٥٠ ، الذي أصدره المجلس التشريعي في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والذي يتضمن "قانون الاجراءات الجنائية الذي يطبق في حالة وقف العمل بالضمانات الدستورية " .

٦٢- وقد أورد الممثل الخاص ، في تقرير سابق (E/CN.4/1985/18) ، المرجع المذكور ، الفقرات من ٨١ الى ٨٥) ، مضمون المرسوم وما استحقه من تقييم سلبي . ولا يزال هذا المرسوم موضع نقد ، ويود الممثل الخاص ان يشير بصفة خاصة الى النقد الذي وجهه معهد حقوق الانسان التابع لجامعة خوسيه سيميون كانياس بأمريكا الوسطى ، الذي يرى ان المرسوم يتعارض مع الدستور السياسي للسلفادور ومع الالتزامات الدولية للجمهورية في مجال حقوق الانسان (٣٧) ، والالتزامات المحددة في وثيقة لهيئة المساعدة القانونية المسيحية (٣٨) ، مما دفع هذه الهيئة الى تقديم التماس الى المحكمة العليا باعتبار ذلك المرسوم غير دستوري . ولا بدّ على أي حال من الاشارة الى أنه ، وفقا للتفسيرات المقدمة من رئيس لجنة استعراض التشريع السلفادوري الى الممثل الخاص في سان سلفادور ، فان من المشاريع التي تعتزم هذه اللجنة تنفيذها قريبا تعديل المرسوم رقم ٥٠ سالف الذكر أو الاستعاضة عنه باصدار مرسوم جديد .

٦٣- ووفقا للمعلومات المقدمة من حكومة السلفادور (٣٩) ، ففي عام ١٩٨٥ رفضت الدعاوى المقام على ١٢٨ سجينا سياسيا ، وقد ارتفع هذا العدد في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٦ - أي لغاية ٣١ آب/أغسطس - الى ١١٠ ، مما يشير الى ان تجديد هذا النوع من الدعاوى في الأشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ كان أكثر منه في السنة السابقة ، على الرغم من ان الأقوال التي استمع إليها الممثل الخاص تفيد ان المهل الزمنية التي يحددها المرسوم رقم ٥٠ ، وان تكن طويلة ، لا يوبه بها فسي أغلب الأحيان . ولذلك فعندما زار الممثل الخاص سجون السلفادور في أيلول/سبتمبر الماضي ، وجد فيها سجينا مازال محتجزا في الحبس الاحتياطي منذ سنتين .

٦٤- وكانت الدعاوى المشار إليها في الفقرة السابقة قد رفعت أمام قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية رقم ١ ، وهي المحكمة الوحيدة من نوعها لغاية ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وذكر الممثل الخاص في تقريره عن العام الماضي ان قاضيا واحدا لا يكفي للبث في دعاوى سياسية بهذا العدد الكبير . وفي التقرير الحالي يمكنه القول انه تم انشاء محكمتين عسكريتين ابتدائيتين اضافيتين بموجب

المرسوم رقم ٤٣٥ ، المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، الصادر عن المجلس التشريعي وبمبادرة من محكمة العدل العليا • وقد باشر قضاة هاتين المحكمتين الجديدتين أعمالهم في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ • ويأمل الممثل الخاص ، الذي تمكن من مقابلتهم في سان سلفادور ، ان يتمكنوا من الآن فصاعدا من البت في القضايا المشار اليها على وجه السرعة •

٦٥- وكما حدث في السنوات السابقة ، فقد أبلغت السلطات المختصة الممثل الخاص بالصعوبات الغالبة التي تعترض عمل القضاء الجنائي في السلفادور بشكل طبيعي • ويمكن عزو تلك الصعاب الى العوامل التالية : ( أ ) الميزانية المحدودة المتاحة لتوفير مرتبات لائحة للقضاة وموظفي النيابة ، ولاسيما ذوي المراتب الدنيا ، ولتوفير الموارد الكافية للمحاكم والقضاة والوحدات التابعة لمكتب المدعي العام ؛ ( ب ) عدم وجود أجهزة كافية لتحري الوقائع ؛ ( ج ) الضغط النفسي الذي يتعرض له القضاة ، اذ اغتيل كثيرون منهم أو هددوا بالقتل في فترات سابقة ؛ ( د ) خوف الشهود من الادلاء بشهاداتهم في الدعاوى ذات العواقب السياسية ؛ ( هـ ) خوف المحلفين من العمل في هذا النوع من الدعاوى ؛ ( و ) عدم فعالية القانون الجنائي والاجراءات الجنائية في المناخ الحالي الذي يسوده العنف ؛ ( ز ) تدمير المحاكم واتلاف الملفات القانونية في مناطق النزاع • وأضافت السلطات المختصة ان هذه الأسباب ليست جديدة تماما أو مقصورة على السلفادور ، ولكنها ازدادت حدة في الفترة الأخيرة نتيجة للنزاع المدني والأزمة الاقتصادية •

#### هاء - انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية المنسوبة الى قوات حرب العصابات

٦٦- لايزال الممثل الخاص يتلقى معلومات عن جرائم قتل المدنيين التي تتم لدوافع سياسية ولا علاقة لها بالقتال والمنسوبة الى قوات حرب العصابات • ومن الواضح ان الحذر الموصى بتوقيه في تقييم المعلومات بشأن جرائم القتل المنسوبة الى أعضاء جهاز الدولة والمنظمات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة ينبغي الالتزام به أيضا فيما يتعلق بالجرائم المنسوبة الى قوات حرب العصابات •

٦٧- والأرقام المقدمة من مكتب الحماية القانونية<sup>(٤٠)</sup> كما يلي:

٢	كانون الثاني/يناير
١	شباط/فبراير
٢	آذار/مارس
-	نيسان/أبريل
٢	أيار/مايو
٢	حزيران/يونيه
٢	آب/أغسطس
-	أيلول/سبتمبر
٢	تشرين الأول/أكتوبر
١	تشرين الثاني/نوفمبر

٦٨- وكانت الأرقام المقدمة من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور (٤١) أكثر من ذلك بكثير:

٩	أيلول/سبتمبر	١٩٨٥
٢٦	تشرين الأول/أكتوبر	
١١	تشرين الثاني/نوفمبر	
٢٤	كانون الأول/ديسمبر	
٢٥	كانون الثاني/يناير	١٩٨٦
٢٤	شباط/فبراير	
٢٠	آذار/مارس	
٢١	نيسان/أبريل	
٣١	أيار/مايو	
٢٢	حزيران/يونيه	
١٨	تموز/يوليه	
٢٣١	المجموع	

٦٩- وكانت الأرقام المقدمة الى الممثل الخاص من القوات المسلحة في السلفادور أكثر بقليل (٤٢). ووفقا لهذه المعلومات ، بلغ عدد جرائم القتل التي ذهب ضحيتها المدنيون ، والتي أحصتها القوات المسلحة ، في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وآب/أغسطس ١٩٨٦ ، ٢٥٩ جريمة •

٧٠- ولاحظ الممثل الخاص ، بناء على المعلومات التي تلقاها من مكتب الحماية القانونية ، ان عدد جرائم القتل التي ارتكبتها قوات حرب العصابات في الستة شهور الأولى من عام ١٩٨٦ (٩) كان أقل بكثير من عدد الجرائم في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٥ (٣١) • ومن ناحية أخرى ، وبمقتضى المعلومات المستقاة من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور ، فاق عدد جرائم القتل التي ارتكبتها قوات حرب العصابات في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى تموز/يوليه ١٩٨٦ (٢٣١) عدد الجرائم المرتكبة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى تموز/يوليه ١٩٨٥ (١٧٢) •

٧١- كما نسبت حالات الاختطاف لدوافع سياسية الى قوات حرب العصابات • وكانت الأرقام المقدمة من مكتب الحماية القانونية (٤٣) كما يلي:

٣	كانون الأول/ديسمبر
صفر	شباط/فبراير
٣	آذار/مارس
١	نيسان/أبريل
صفر	أيار/مايو
صفر	حزيران/يونيه
١	آب/أغسطس
١	أيلول/سبتمبر
٢	تشرين الأول/أكتوبر
٢	تشرين الثاني/نوفمبر

٧٢- وكان عدد حالات اختطاف المدنيين التي نسبتها القوات المسلحة الى جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ أكثر من ذلك بكثير (٤٤) . ووفقا لهذا المصدر ، اختطفت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ٣٥٧ شخصا أثناء هذه المدة ، منهم ١٠ روعساء بلديات . وأضاف المصدر ان مكان وجود بعض روعساء البلديات لا يعرف بعد .

٧٣- وقد تلقى الممثل الخاص معلومات مختلفة بشأن وقف حركة المرور قررتها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . وهذا الوقف يتمثل في منع مرور السيارات في بعض المناطق لفترات محددة . ويؤثر هذا الحظر على النقل العام والسيارات الخاصة ، وتحاول الجبهة فرضه بأعمال عنف تنتهي بإطلاق النار بواسطة المدافع الرشاشة على السيارات واحراقها ، ووقوع اصابات ، وقتل بعض الأشخاص كما تقول بعض المصادر . كما ان أعمال وقف المرور هذه تضر بالاقتصاد .

٧٤- ووفقا للمعلومات المستقاة من القوات المسلحة في السلفادور (٤٥) ، فقد أوقفت حركة المرور ٢٨٢ مرة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ . وقرأ الممثل الخاص أنباء عديدة في الصحف المحلية عن أعمال وقف حركة المرور هذه وما ترتب عليها من الوفيات والاصابات والأضرار الاقتصادية . وأبلغت لجنة حقوق الانسان في السلفادور (حكومية) عن أعمال وقف حركة المرور في كانون الأول/ديسمبر أدت الى اطلاق النار بواسطة المدافع الرشاشة على حافلات عامة أدت الى قتل ثلاثة مدنيين (رسالة موعرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ من سفير السلفادور في مدريد الى الممثل الخاص) .

٧٥- وتلقى الممثل الخاص المعلومات التالية من سفارة الولايات المتحدة في السلفادور بشأن وقف حركة المرور ، نقلا عن الأنباء الواردة في الصحف المحلية : حالات منع حركة المرور التي قررتها قوات حرب العصابات في عام ١٩٨٦ : ١٦ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ؛ ٣١ كانون الثاني/يناير - ٧ شباط/فبراير ؛ ١٠ - ١٦ آذار/مارس ؛ ١٢ - ١٧ أيار/مايو ؛ ٢٠ - ٢٧ حزيران/يونيه ؛ ٢٤ - ٣١ آب/أغسطس . اعتداءات على حافلات النقل العام : بالحريق (٣) ؛ بإطلاق الرصاص من المدافع الرشاشة (٥) ؛ بالنسف بالديناميت (١) . السيارات الأخرى التي أحرقت (١٧) . الأشخاص المصابون بجراح من جراء هذه الحوادث : أكثر من ١٦ شخصا . (وذكرت إحدى المقالات ان "عددا" من الأشخاص أصيبوا بجراح ، دون تحديد العدد) .

#### رابعا - حالة اللاجئين والمشردين

٧٦- وفي سان سلفادور ، ناقش الممثل الخاص مع وزير الداخلية حالة المواطنين السلفادوريين المشردين في أنحاء البلد الذين يعتمدون على خدمات اللجنة الوطنية لاعانة المشردين . ووفقا للمعلومات المقدمة شفويا والمستندات الخطية المقدمة من مسؤولين وصل مجموع الأشخاص المشردين في السلفادور في آب/أغسطس ١٩٨٦ الى ٤٢٠ ٠٠٠ شخص (٤٦) ، ويشير التقرير المقدم الى الممثل الخاص من الرئيس خوسيه نابليون دوارتي ، كما تشير المحادثات التي دارت بين الممثل الخاص وبين وزير الداخلية ونائب وزير الداخلية ، الى ان الخدمات المقدمة الى المشردين توجه الآن توجيها جديدا (٤٧) . فقد توقفت السياسة "الأبوية" التي اتبعت في الماضي التي كان المشردون لا يحصلون بموجبها الا على حصص من الأغذية من الحكومة . واتخذت سياسة جديدة تتمثل في تقديم "الغذاء

مقابل العمل" بهدف تحقيق الاندماج التدريجي للمشردين في المجتمع ولكي يعيشوا حياة منتجة • وهذه الخطة التي تسمى بالخطة الوطنية للسكان المشردين ، تمر بمراحل تنفيذها الأولية • وفي اطار هذه الخطة اختيرت حوالي ٥٠ مدينة من شأنها ان تتيح للمشردين التوطن مجددا في مجتمعات سكانية قريبة الشبه من ديارهم • ومن المقرر ان تقام في كل مدينة مشاريع لاعادة التوطين للأشخاص المشردين يستوعب كل منها ٥٠٠ أسرة أو ما مجموعه ٢٥٠٠ شخصا ، وسوف تستوعب هذه المشاريع الخمسون ٢٥٠٠ أسرة أو ١٢٥٠٠٠ شخصا • ومن الأنشطة المعتمز القيام بها انشاء أو توسيع مرافق الصحة والتعليم ، وادماج المرأة في التنمية المجتمعية وتحسين فرص العمالة •

٧٧- وفي هذا العام أيضا قدم الممثل الخاص تقريراً ذكر فيه ان السلطات قامت باجلاء بعض المشردين من مواطني السلفادور من مناطق القتال بالقوة • وفي هذا الصدد تلقى الممثل الخاص معلومات تتعلق بـ "عملية فيونكس" التي قامت بها القوات المسلحة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في منطقة بركان جوازابا التي تقع على بعد ١٧ ميلاً تقريباً شمال سان سلفادور • ووفقاً لما ذكرته صحيفة التايمز<sup>(٤٨)</sup> قام جيش السلفادور باعتقال ما يقرب من ١٠٠٠ شخص من بينهم نساء وأطفال ومسنون من منطقة بركان جوازابا ونقلهم الى مخيم للاجئين يسمى "جالي ريال" قرب مدينة أبوبلا • وذكر مصدر آخر<sup>(٤٩)</sup> ان عدد المدنيين الذين تم اجلاؤهم من منطقة القتال لم يتجاوز ٥٠٠ شخص • وقد نقلوا الى منطقة آمنة تبعد عدة أميال عن منطقة القتال وزودوا بالأغذية والمياه والمأوى والكساء وقدمت اليهم أيضا الأدوية كما عادهم الأطباء وأطباء الأسنان والاختصاصيون الاجتماعيون وممثلو هيئة الصليب الأحمر الدولية ولجنة حقوق الانسان • وقد تم توطين معظم هؤلاء الوطنيين بسرعة مع أسر أو أصدقاء أو في مخيمات مقامة للمشردين • وذكر نفس المصدر ان ممثلي الصحافة الدولية تمكنوا من اجراء أحاديث مع المدنيين الذين تم اجلاؤهم أثناء عملية جوازابا ولم يذكر هؤلاء المواطنون أنهم لقوا أي معاملة سيئة<sup>(٥٠)</sup> •

٧٨- وتورد منظمة أمريكاز ووتش Americas Watch وصفا كاملاً لعملية الاجلاء التي تنتقدها نقداً شديداً • وتقول هذه المنظمة ان الطريقة التي تم بها اجلاء هؤلاء المدنيين في عملية فيونكس لا تستوفي شروط القانون الدولي بتوفير الظروف المريحة لمن يرغمون على ترك ديارهم • وتقول المنظمة المذكورة ان هذا الاجلاء لا يستوفي المعايير المحددة في المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩<sup>(٥١)</sup> •

٧٩- واستناداً الى المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ يرى الممثل الخاص ان الاجلاء الجبري للسكان المدنيين من مناطق القتال مسموح به بشرط ان يكون فيهم ضمان سلامة المدنيين المعنيين • وأضاف أنه نظراً لواقع الحرب فان المعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيون من جراء هذا النقل أقل مما قد يعانون لو أنهم استمروا في الحياة في مناطق القتال (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ١٤٢) • ويؤكد الممثل الخاص اقتناعه مجدداً بذلك ، مشيراً الى أنه يشاركه في ذلك على الأقل أحد كبار المسؤولين في كنيسة السلفادور •

٨٠- ولهذا يرى الممثل الخاص ان عمليات الاجلاء الجبري مسموح بها وفقاً للقانون الانساني الدولي بقدر ما تقتضيه سلامة هؤلاء السكان المدنيين ، رغم أنه يدرك جيداً جسامه المشكلات الانسانية والاجتماعية التي تثيرها هذه التدابير للأشخاص المعنيين • وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ أُنشئت الفرصة للممثل الخاص لملاحظة خطورة تلك المشاكل على الطبيعة عندما قام بزيارة مجتمع سكاني به ٨٤ فلاحاً بالقرب من منطقة زاكاتيكلوكا كان قد تم اجلاؤهم من اقليم سان كارلوس ايمبا في محافظة سسان

فيسنت في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وأبقاهم سلاح مهندسي الجيش في زاكاتيكولوكا • ورغم ان — من الحقيقي ان الفلاحين كانوا يتلقون حصص أغذية كافية وقدمت اليهم مساعدات طبية في حالات الشدة والطوارئ ، كما قدمت اليهم خدمات اخصائي اجتماعي من الجيش ، فمن الحقيقي أيضا ان المكان الذي كانوا يعيشون فيه وهو بعض حظائر الخيل القديمة ، كان مكانا غير صحي على الاطلاق بسبب ازدحام المقيمين فيه ونقص المياه والأمراض التي ينقلها البعوض • وعلاوة على ذلك ، فلم يكن هناك أسرة لنوم الفلاحين أو حشايا ، وقام الممثل الخاص بزيارتهم في أحد أيام الخميس • وأوضح له الكولونيل في سلاح المهندسين أنه ابتداء من يوم الأحد التالي فان الأشخاص الذين سيتعرف عليهم أقارب لهم سيسمح لهم بمغادرة المكان • وكان بعض الفلاحين الذين لا أقارب لهم منزعين بسبب ما قد يحدث لهم • وفي النهاية يلاحظ الممثل الخاص ان الرغبة الاجتماعية لجميع الفلاحين الذين تحدث اليهم هي ان يتمكنوا من زراعة الأرض حيثما يمكن ذلك •

٨١- وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٥٢) أنه اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قسم اللاجئين من السلفادور الذين يحصلون على مساعدة من المفوضية الى المجموعات التالية : ٢٦٠٠ لاجيء في بليز ، ٣٧٥٠ لاجيء في كوستاريكا ، ٢٠٩٠٠ لاجيء في هندوراس (في مخيمات ميزاجراندي وكولومون كاغوا وسان أنطونيو) و ٣٥٠٠ في المكسيك و ٢٣٠٠ في نيكاراغوا ، و ٨٠٠ في بنما •

٨٢- أما فيما يتعلق بعودة اللاجئين السلفادوريين الى وطنهم ، أبلغ السيد ريكاردو أسيفيدو بيرالتا ، وزير الخارجية ، الممثل الخاص ، خلال المحادثات التي جرت في السلفادور في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بأنه أنشئت في عام ١٩٨٦ لجنة ثلاثية للرجوع الطوعي للسلفادوريين في هندوراس •

#### خامسا - حقوق الانسان في المنازعات المسلحة

٨٣- وتفيد هيئة الحماية القانونية (٥٣) بأن عدد الأشخاص الذين قتلوا نتيجة هجمات الجيش العشوائية على السكان المدنيين الذين لا تقدم بشأنهم أية افتراضات هو كما يلي:

٥	كانون الثاني/يناير
صفر	شباط/فبراير
١	آذار/مارس
٢	نيسان/أبريل
المعلومات غير متوفرة	أيار/مايو
٥	حزيران/يونيه
المعلومات غير متوفرة	آب/أغسطس
٩	أيلول/سبتمبر
١	تشرين الأول/أكتوبر
المعلومات غير متوفرة	تشرين الثاني/نوفمبر

٨٤- ويفيد نفس المصدر (٥٤) بأن عدد الضحايا الذين قتلوا عن غير قصد بسبب الغام وضعها الجيش هو كما يلي:

صفر	كانون الثاني/يناير
١	شباط/فبراير
صفر	آذار/مارس
٢	نيسان/أبريل
المعلومات غير متوفرة	أيار/مايو
المعلومات غير متوفرة	حزيران/يونيه
٢	آب/أغسطس
المعلومات غير متوفرة	أيلول/سبتمبر
المعلومات غير متوفرة	تشرين الأول/أكتوبر
المعلومات غير متوفرة	تشرين الثاني/نوفمبر

٨٥-

وتؤكد هيئة الحماية القانونية أيضا (٥٥) أنه في عام ١٩٨٦ ، كان عدد ضحايا العنف السياسي في العمليات العسكرية ، من مقاتلين ومدنيين معا ، يستحيل تحديد العدد الصحيح منه لكل فئة بسبب عدم التعرف على الضحايا في الموقع ، ولكنه يفترض ان غالبيتهم كانوا من المدنيين والعدد كما يلي:

١١٠	كانون الثاني/يناير
٨١	شباط/فبراير
٥٦	آذار/مارس
١١٦	نيسان/أبريل
٦٧	أيار/مايو
٥٩	حزيران/يونيه
٣٢	آب/أغسطس
٦٨	أيلول/سبتمبر
٢٥	تشرين الأول/أكتوبر
٤٩	تشرين الثاني/نوفمبر

٨٦-

وتقدم لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) من ناحيتها الأرقام التالية للمدنيين الذين قتلوا نتيجة لاشتباكات بين القوات المسلحة وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في عام ١٩٨٦ (٥٦):

صفر	كانون الثاني/يناير
٣	شباط/فبراير
صفر	آذار/مارس
٢	نيسان/أبريل
٣	أيار/مايو
صفر	حزيران/يونيه
٢	تموز/يوليه

٨٧- غير انه استنادا الى تقارير صحفية ، تقدم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في السلفادور الأرقام التالية بشأن المدنيين الذين قتلوا في عمليات عسكرية :

كانون الثاني/يناير	صفر
شباط/فبراير	٢
آذار/مارس	٢
نيسان/أبريل	٢
أيار/مايو	١

٨٨- ان اللجوء الى الافتراض في تحديد عدد ضحايا العنف السياسي من المدنيين ينبع بشكـل بديهي من طبيعة الصراع الجاري في السلفادور . فالحرب تدور بين جيش نظامي وقوات مغاوريين ، وفي حين يسهل دائما التمييز بين المدني والفرد في الجيش النظامي ، فان التمييز بين شخص غير مقاتل وبين مقاتل من المغاوريين يمكن ان يكون أصعب ، وبالخصوص اذا كان الشخص غير المقاتل فرد — أولئك الذين يطلق عليهم " الجماهير " .

٨٩- وأشار الممثل الخاص ، في تقريره لعام ١٩٨٤ المقدم الى الجمعية العامة (A/39/636) ، المرفق ، الفقرة ١٢٢) ، الى ما يسمى الجماهير أو مجموعات الفلاحين الذين يساعدون المغاوريين — بمدهم بوسائل العيش ، وان كانوا لا يشتركون بأنفسهم في القتال . وأبدى الممثل الخاص رغبته في التذكير بما قاله في ذلك الوقت أي أنه " يجب اعتبار ما يسمى الجماهير مدنيين طالما أنهم لا يشتركون في القتال " ، مضيفا ان " الاشارة الواردة في المادة ٥٠ من البروتوكول الاضافي لسنة ١٩٧٧ الى اتفاقية جنيف الثالثة المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تعني ان كل شخص يتبع القوات المسلحة ولا يشكل جزءا متما لها ، مثل الموردين وأعضاء وحدات العمل أو وحدات الخدمات المسؤولة عن رفاه الجنود يجب ان يعتبر مدنيا . ويرى الممثل الخاص انه اذا كانت الجماهير التي تصاحب قوات المغاوريين تستوفي الشروط المنصوص عليها في الصكين الدوليين الآنف ذكرهما ، فلا يمكن اعتبارهم مقاتلين ؛ أي أنهم مدنيون " .

٩٠- كانت تلك هي عبارات الممثل الخاص في عام ١٩٨٤ ، وهو يكررها الآن ، غير أنه يمكن تصور ان أحد الأشخاص أو أشخاصا ينتمون في الأحوال العادية الى الجماهير قد يشاركون بصورة مؤقتة أو استثنائية في أعمال لا تتمشى مع مركزهم بصفاتهم مدنيين . وبعد حديث مطول مع عدد من أعضاء الجماهير في زكاتيلكولوكا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، يعتقد الممثل الخاص ان هذا الأمر يحدث بشكل متكرر في السلفادور . فقد قالت فتاة عمرها ١٨ سنة للممثل الخاص أنها تقوم مع بنات أخريات ، بالإضافة الى مضاجعة المغاوريين بامدادهم بالغذاء وبمساعدهم على نقل الذخيرة . ويعتقد الممثل الخاص أنه بممارسة هذا النشاط الأخير ، يتنازل الجماهير عن مركزهم بصفاتهم مدنيين .

٩١- ونتيجة لذلك ، فان التمييز بين المقاتلين والمدنيين الذين يمكن وضعه من حيث المبدأ بسهولة وبصورة مؤكدة ، فانه في حالة الصراع في السلفادور وقوات المغاوريين المشاركة فيه ، فان الحد الفاصل الحقيقي بين المقاتلين وغير المقاتلين قد يكون أحيانا غير واضح . وهذا لا يعني ان الممثل الخاص يبرر الهجمات على الجماهير ، ولكن يعني هذا ان الممثل الخاص يعلن أنه عندما يتعلق الأمر بعدّ وتصنيف ضحايا أعمال الحرب التي يقوم بها الجيش السلفادوري النظامي ، يكون من الصعب جدا ان يحدد ما اذا كان أحد الأشخاص مقاتلا أو غير مقاتل — ومن ثم تتبين ضرورة اللجوء الى الافتراض .

٩٢- وعلى أية حال ، فإن المشاركة النشطة لما يسمى بالجماهير في القتال ضد الجيش النظامي ، حتى وإن تم ذلك على أساس استثنائي وموقت ، يمكن في واقع الأمر أن يودي إلى مضايقتهم ، بل ويودي أحيانا إلى خسائر في الأرواح لدى المدنيين على أيادي الجيش ويودي أيضا إلى أضرار عرضية في ممتلكاتهم .

٩٣- تمكن الممثل الخاص من سماع بعض الشهادات بشأن هذه الفئة الأخيرة من الضحايا في سان سلفادور . وقد قادت هذه الشهادات إلى استنتاج مفاده أن المصابين المدنيين هم عموما من الجماهير الموجودة في منطقة المغاورين عند اندلاع أعمال القتال .

٩٤- ومن ذلك أن أحد الشهود يبلغ من العمر ٥٥ سنة ، وهو من مواليد تينانسغو وكان قد فقد إحدى رجله من أسفل الركبة ، ذكر أنه في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ كان في مقاطعة معينة في مكان قريب حيث كانت تعمل قوات المغاورين عندما أطلقت طائرة عمودية تابعة للقوات الجوية صاروخا أصابه في رجله . وقال الشاهد أنه وسكان المقاطعة الآخرين يوعيدون المغاورين وكانوا يقومون بمدادهم من وقت لآخر .

٩٥- وقال شاهد آخر يبلغ من العمر ٢٤ سنة ، من مواليد سان فرانسيسكو في مقاطعة كابانسس ويقيم حاليا في مقاطعة معينة أنه في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ شاهد عملية للجيش ضد المغاورين في تلك المنطقة . وقد قامت القوات النظامية ، حسب قول الشاهد ، في العملية بتدمير محصول الذرة وقامت طائرة تابعة للقوات الجوية بقذف قنابل سببت قتل امرأتين وجرح طفل يبلغ الثامنة من العمر وآخر يبلغ الثانية عشرة . وقال الشاهد أن المغاورين كانوا في المنطقة وقت العملية وأن السكان المحليين كانوا يساعدونهم عن طريق بيع الأغذية لهم .

٩٦- وقال شاهد آخر ، يبلغ من العمر ٢٠ سنة يقيم في إحدى مناطق مقاطعة سان سلفادور أنه بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، شن الجيش عملية ضد قوات المغاورين هناك . وقامت القوات البرية والجوية ومن بينها المظليون بتدمير جميع المنازل في المقاطعة وإحراق المحاصيل .

٩٧- وقد استنتج الممثل الخاص من المعلومات التي جمعها حتى تاريخه ، أن القوات البرية والجوية التابعة لجيش السلفادور سببت أضرارا طارئة للممتلكات الخاصة وأصابات عارضة بين المدنيين وبصورة رئيسية فيما بين ما يدعى بالجماهير رغم أن عدد الإصابات كان منخفضا جدا وأقل بالتأكيد من العام السابق . كما يلاحظ المقرر الخاص أنه خلافا لأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، لم يتلق في عام ١٩٨٦ أي معلومات موثوقة تشير إلى أن جيش السلفادور قد قام بأي أعمال قتل جماعية .

٩٨- ويعتقد الممثل الخاص أن هناك سببين رئيسيين للانخفاض الكبير في عدد المدنيين الذين قتلهم جيش السلفادور . ويرجع أحد الأسباب إلى إجلاء المدنيين من مناطق القتال . وقد سبق للممثل الخاص أن قال لدى مناقشة حالة اللاجئين والمشردين ، أن عمليات الإجلاء هذه من وجهة نظره ومن حيث المبدأ هي عمليات مشروعة ، حتى ولو كانت لاتزال تخلق مشاكل بالنسبة للسلطات السلفادورية .

٩٩- وهناك سبب آخر هام هو خطط المغاورين الحربية الجديدة ، استنادا إلى ما قدمه الجنرال بلاندون (رئيس الأركان) والجنرال باستيللو (قائد القوات الجوية) إلى الممثل الخاص في السلفادور من إيضاحات ، فإن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني كانت في البداية تقاتل بوحدات كـبيرة

ومتوسطة الحجم ، إلا ان الاستراتيجية المضادة لحرب العصابات التي اعتمدها الجيش السلفادوري قد أرغمت المفاورين على استخراج وحدات تتألف من عدد قليل جدا من الرجال والتي لم تعد تتنقل وسط جماهير السكان . وقد مكّن هذا من مهاجمة المفاورين دون تعريض السكان المدنيين لأي خطر .

١٠٠- ولهذه الأسباب ، وبمقتضى التعليمات التي أصدرها رئيس السلفادور في آب/أغسطس ١٩٨٤<sup>(٥٨)</sup> يقوم الجيش النظامي السلفادوري حاليا بإدارة الحرب بطريقة أكثر انسانية من الماضي وقد تمكن من خفض عدد الضحايا المدنيين بصورة كبيرة .

١٠١- وفيما يتعلق بالطريقة التي يقوم بها الجيش السلفادوري بخوض الحرب ، فقد تلقى الممثل الخاص تقارير مختلفة عن قيام الجيش بتفكيك المستشفيات الميدانية التابعة لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . وقامت القوات المسلحة ، أثناء "عملية فونيكس" في منطقة كوازابا في كانسون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٦ ، بتفكيك ١٨ مراكز صحيا<sup>(٥٩)</sup> ، وفي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ، دمر مستشفى ومركز صحي آخر في أركاتا و نويفا ترينيداد في مقاطعة شالاتينانغو<sup>(٦٠)</sup> ، وفي تموز/يوليه ، تم تفكيك مستشفى آخر في تشينكويرا (A/39/636 ، المرفق ، الفقرة ١٢٥) .

١٠٢- أشار الممثل الخاص في محادثاته التي أجراها في السلفادور مع وزير الدفاع والسلطات العسكرية الأخرى الى تفكيك المستشفيات التابعة لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . وقد أجاب الجنرال بلاندون رئيس أركان القوات المسلحة بأن ما يسمى المستشفيات لا تحمل الى الآن أي علامات تعريف وأنها ليست سوى عدد قليل من المخابىء أو المغارات حيث تقوم جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني بتخزين الأدوية - المسروقة عموما - وإخفاء جرحاها ومصابيها ، وتبقيهم في ظروف لا انسانية ، وحيث وقع كثير من الوفيات بسبب انعدام الرعاية الطبية . وأضاف الجنرال بلاندون أنه كلما كان الجيش يعثر على أي جرحى أو مصابين في مثل هذه المغارات كان يقوم بنقلهم الى المستشفيات التابعة له بحيث يمكن ان يتلقوا رعاية ملائمة . وفي الواقع ، أبلغت حكومة السلفادور الممثل الخاص<sup>(٦١)</sup> بأنه "في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، أطلق سراح سبعة من المفاورين الجرحى الذين أنقذهم أفراد القوات المسلحة من أحد المخابىء الى الشمال من اركاتا ، تشالاتينانغو ، وسلموا الى ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر" ، وقيل له ان "هؤلاء الأشخاص عثر عليهم في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ ونقلوا الى أحد المستشفيات في العاصمة حيث ظلوا الى ان تم تسليمهم الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر" . ويرد في التلكس الذي أرسل اليه أسماء المفاورين الذين أطلق سراحهم ويختتم البيان بقوله "ان عملية تسليم المفاورين لم تكن مشروطة بأي مقابل وهي تشكل جانبا من الجهود المبذولة لاضفاء الطابع الانساني على الصراع بغية ضمان السلم" . وقد أوردت "أمريكانواتش" هذه الوقائع أيضا ووصفتها بأنها<sup>(٦٢)</sup> "تطور مشجع" .

١٠٣- وأعرب الممثل الخاص عن قلقه بوجه خاص ازاء العدد الكبير من المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح خطيرة نتيجة فقد وصل من أوصالهم بسبب استخدام الألغام في الحرب .

١٠٤- وبمقتضى المعلومات التي قدمتها القوات المسلحة السلفادورية<sup>(٦٣)</sup> ، قتل ٣٦ مدنيا عن طريق ألغام قامت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني بزرعها وشوّه ١٦٧ (فقدان الأرجل أو الأعين أو الأقدام) . وقامت اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (حكومية) من جانبها ، بإجراء دراسة<sup>(٦٤)</sup> تشير الى ان عدد المدنيين الذين قتلوا عن طريق أجهزة متفجرة زرعتها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير

الوطني في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، يبلغ ٦٨ وعدد المصابين ٢٨٠ ويلاحظ الممثل الخاص ان الدراسة قيد البحث مفصلة للغاية وتتضمن بيانات شخصية تتصل بالضحايا وتشير الى وقت حدوث الانفجار ومكانه .

١٠٥- غير ان التقرير الذي قدمته اللجنة السياسية - الدبلوماسية لجهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (٦٥) ، الى الممثل الخاص ، يذكر ان " الجيش عاكف على كشف استخدام الألغام دون تمييز لاعطاء الانطباع بأن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني هي التي تزرع هذه الألغام ولكي تقع خسائر في أرواح المدنيين ، وذلك في محاولة لتبرير استخدام الألغام ، أو على الأقل لعزل جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني عن السكان من غير المقاتلين . وعلاوة على ذلك ، يريد الجيش ، ان تضفي سمعة سيئة على الألغام التي تزرعها الحركة الثورية ، وذلك لأنه يبدو ان تكف الحركة عن استخدام هذه الألغام ، وهي السلاح الذي تخشاه القوات الحكومية أكثر من غيره والذي يحدث لدى هذه القوات أكبر عدد من الضحايا " . ويشير هذا التقرير الى ان استخدام الجيش غير التمييزي لهذه الألغام يتم بثلاثة طرق هي: ( أ ) عدم ابطال مفعول الألغام المزروعة ؛ ( ب ) نقل الألغام التي تزرعها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني الى أماكن أخرى ؛ ( ج ) زرع الألغام في أماكن استراتيجية في المناطق الآهلة بالسكان .

١٠٦- وأخبر الممثل الخاص الجنرال بلاندون ، رئيس أركان القوات المسلحة السلفادورية بهذه الادعاءات المصادرة عن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني . وأجاب الجنرال قائلا ان الجيش لا يستخدم الألغام إلا لحماية مراكز قيادته ، وفي الليل فقط ؛ وان هناك عددا قليلا جدا من الوحدات الخاصة لنزع الألغام التي تزرعها قوات المفاورين ، وان هذه الوحدات ليست بالطبع قادرة على القيام بجميع ما يلزم (ينزع في اليوم الواحد ٩٠ لغما فقط) ؛ وان النقل المزعم لألغام جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني الى أماكن أخرى من شأنه ان يعرض جنود الجيش أنفسهم الى خطر كبير .

١٠٧- وليس لدى الممثل الخاص أي شك فيما يتعلق بالآثار المهلكة والمشوهة للألغام التي يزرعها المفاورون ، ان أنه رأى عشرات الجنود في المستشفى العسكري في سان سلفادور ممن فقدوا أرجلهم أو سيقانهم أو سواعدهم أو بصرهم نتيجة لهذه الألغام . وما ينبغي تحديده هو ما اذا كانت حالات الوفاة أو بتر الأعضاء المشابهة في صفوف السكان غير المحاربين ناجمة عن الألغام التي يزرعها المفاورون أو نتيجة لأجهزة يزرعها الجيش النظامي . وأكد المدنيون الذين بترت أعضائهم والذين استجوبهم الممثل الخاص ان الألغام التي أصابتهم قد وضعها المفاورون . والصحافة السلفادورية تشاطر هؤلاء المدنيين هذا الرأي (٦٦) . وعلاوة على ذلك ، فان الرأي الشائع الذي لقيه الممثل الخاص من مصادر يبدو أنها مستقلة في السلفادور ، هو ان الأغلبية الساحقة من الألغام التي قتلت أو جرحت سكانا من غير المقاتلين زرعت من قبل المفاورين . وكتب الصحفي جيمس ليموين في آب/ أغسطس ١٩٨٦ ما يلي (٦٧) : " بالرغم من ان الجيش والمفاورين اليساريين يستخدمون الألغام البرية ، فانه يبدو على حسب رواية عدد من القرويين وكبار المسؤولين في مجال حقوق الانسان ان أغلبية الخسائر في أرواح المدنيين تنجم عن ألغام المفاورين " . وهذا هو أيضا رأي الممثل الخاص .

١٠٨- وأخيرا يلاحظ الممثل الخاص ان قوات جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني تواصل ممارستها الانسانية المتمثلة في الافراج عن الجنود النظاميين الذين يقعون في الأسر أثناء القتال ، وذلك عن

طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر • وقد تم تسليم عريف وأربعة جنود الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، كما تم تسليم جنديين آخرين في ٩ نيسان/أبريل ، بالإضافة الى رقيب وجندي سَلَمَا في ١٥ أيار/مايو • وفي مناسبة أخرى أعيد جندي أسير مباشرة الى أمه بحضـور رجال الدين والسكان المحليين (٦٩) • ويثني الممثل الخاص على هذه الممارسة من جانب جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني •

#### سادسا - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان

١٠٩- أشار الممثل الخاص ، في تقاريره السابقة ، الى أنه لمس اهتماما مخلصا من السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور باحترام حقوق الانسان ، وهو اهتمام يشكل جزءا من عملية التطبيع الديمقراطي في البلد ، ويؤدي بالتدريج الى نتائج جيدة بالثناء • وقد لمس الممثل الخاص في الزيارة الأخيرة التي قام بها الى البلد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، استمرار سلطات السلفادور في الالتزام الصارم بهذه السياسة •

١١٠- وأعلنت السلطات المختصة الممثل الخاص بأن الاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات التي ينفذها أفراد القوات المسلحة والنظم المكملة الأخرى لاتزال سارية في جميع وحدات القوات المسلحة وأجهزة الأمن • والغرض من هذه القواعد هو ضمان احترام أفراد القوات المسلحة وأفراد أجهزة الأمن لحقوق الانسان عند أدائهم لمهامهم •

١١١- وبالإضافة الى ذلك يستمر تقديم دورات دراسية الزامية عن حقوق الانسان الى أفراد القوات المسلحة وأجهزة الأمن • ووفقا للمعلومات التي قدمتها القوات المسلحة (٧٠) •

١١٢- واستمرت اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (الحكومية) تضطلع بأعمالها خلال عام ١٩٨٦ • وهكذا ، فان الاعمال التي قامت بها هذه اللجنة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وفقا للوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في السلفادور (٧١) ، هي ما يلي: تلقت اللجنة ٣٤٩١ شكوى واتخذت اجراء بشأنها ، كما تم تسجيل ٩٠٧ ٣ أشخاص بوصفهم معتقلين في مختلف الوحدات العسكرية ، من بينهم ٢٦٤ ٢ شخصا قابلهم ممثلو اللجنة ، وقدمت مساعدة (التياب واللوازم الأساسية) الى ٩١١ معتقل ؛ وتمت مقابلة ٩٢٢ سجيناً عند الافراج عنهم ؛ وتم القيام بـ ٥٩٦ زيارة الى أجهزة الأمن و ٢٤٨٨ زيارة الى المراكز العسكرية والسجون البلدية وغيرها من المؤسسات العسكرية ، و ٩٠٧ زيارة الى مؤسسات العقوبات و ٣٥٥ زيارة الى المحاكم العسكرية والمحاكم العادية للحصول على معلومات تتصل بالشكاوى ؛ وتم القيام بـ ٥٢٤ زيارة الى مختلف المدن للتأكد من الشكاوى ؛ وقام طبيب اللجنة بـ ٩٥ زيارة الى مؤسسات العقوبات ، حيث فحص ٨١٨ سجيناً سياسياً وأجرى ٢٦ زيارة أخرى الى مراكز المساعدة • وعملت اللجنة أيضا على تعزيز حقوق الانسان في جميع قطاعات الحياة السلفادورية (الثكنات العسكرية وأجهزة الأمن والدفاع المدني وقيادات الجيش المحلية وحراس السجون والمراكز التعليمية والجامعات ومراكز التعليم العالي والمؤسسات العامة والخاصة) • ويلاحظ الممثل الخاص ان اللجنة قامت أيضا بحملة من أجل التبرع بأعضاء اصطناعية لضحايا انفجارات الألغام وبوجه خاص بالنسبة للأطفال من المناطق الريفية •

١١٣- وفي سان سلفادور استطاع الممثل الخاص ان يدرس بعض الملفات التي جمعت استجابة للشكاوى المشار اليها في الفقرة السابقة • فالملف رقم ١٤١٥/١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، كان

- يخص شكوى تتعلق باغتصاب مجموعة من الجنود لفتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما ونجحت اللجنة فـي تقديم الجناة المدعى عليهم الى المحاكم •
- ١١٤- وعليه فان الممثل الخاص يشعر مرة أخرى بأن أنشطة اللجنة جديرة بالثناء في اطار الحالة الشاملة ، اذ أنها كثيرا ما تهون الأمور بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من تأثيرات الحرب فـي السلفادور الباعثة على الأسى •
- ١١٥- وكما حدث في عام ١٩٨٥ ، سمحت الحكومة للجنة الصليب الأحمر الدولية بأن تواصل عملها الانساني في السلفادور • ويثني الممثل الخاص مرة أخرى على أعمال تلك المنظمة •
- ١١٦- وثمة دليل هام آخر على اهتمام السلطات الدستورية في السلفادور بحقوق الانسان هو ما يسمى بمشروع الاصلاح القضائي الذي توفرت عنه معلومات كثيرة في تقرير العام الماضي (الفقرات من ١٨٢ الى ١٨٧ من الوثيقة E/CN.4/1986/22) من بينها أنه يتألف من أربعة عناصر: لجنة استعراض التشريع السلفادوري ، ووحدة الحماية القضائية ، لجنة التحقيق في الأفعال الجنائية ووحدة الادارة والتدريب في مجال القضاء •
- ١١٧- وفيما يتعلق بالعنصر الأول من المشروع ، أخبر السيد كريولو رئيس لجنة استعراض التشريع السلفادوري الممثل الخاص بأنه يوجد ٢٤ محاميا متفرغون حاليا للعمل في اللجنة في ثلاثة مجالات هي: التشريعات الجنائية والمدنية والمؤسسية/الادارية • وقال السيد كريولو ان العمل في مجال التشريع الجنائي يجري دون عقبات تعترضه • ومن المتوقع الانتهاء في تشرين الثاني/نوفمبر من العمل على مشروع قانون ينقح بموجبه المرسوم رقم ٥٠ ، كما يجري العمل على تنقيح قانون الاجراءات الجنائية • أما في مجال التشريع المدني ، فينصب الاهتمام على تعديل قانون الأسرة ، بينما تركز اللجنة في مجال التشريع المؤسسي/الاداري على عدد من المواضيع ، من بينها اجراءات الرجوع المتمثلة في حق الحماية وحق المثل أمام المحكمة وحق الاحتجاج بعدم دستورية الاجراء •
- ١١٨- وحصل الممثل الخاص أيضا على معلومات كثيرة عن لجنة التحقيق في الأفعال الجنائية لدى زيارته لمكاتبها في سان سلفادور • وكانت القضايا التالية قيد التحقيق في عام ١٩٨٦: جريمة قتل ثلاثة أشخاص في فندق شيراتون ، عدة جرائم قتل بعضها في مقاطعة لوس مونغوس وبعضها الآخر في أرمينيا ، مقتل الرئيس السابق للادارة المالية للأراضي الزراعية (فيناتا) ، مقتل السيدة آنـا دلمي بيلانكورت راموس ، اغتيال القس مونسينيور روميرو ، ومقتل النقابي أريستيدز منديز (٧٢) •
- ١١٩- ويكرر الممثل الخاص الاعراب عن رأيه في ان مشروع الاصلاح القضائي يتسم بالجدية ، وينوّه بالتقدم المحرز في اطار عناصره ، ألا أنه يود ان يوضح من جديد ان نتائج هذا المشروع لن تظهر في المجتمع السلفادوري إلا على المدى المتوسط والطويل ، لأنه يتعين ، في نهاية الأمر ، ان يتم أيضا تغيير المواقف والعادات المدنية ، وهذا لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها •
- ١٢٠- وثمة دليل آخر على اهتمام حكومة السلفادور بتحسين حالة حقوق الانسان يتمثل في معاملتها للمفاوضين الذين يرغبون في ان ينضموا من جديد الى صفوف المواطنين الممثلين للقانون • ووفقا للمعلومات الواردة من القوات المسلحة السلفادورية (٧٣) ، توجد لدى الحكومة خطة خاصة للمتمردين المسلحين الذين يرغبون في الاندماج في حياة البلد • فالأشخاص الذين يتخلون عن الأعمال التخريبية ويسلمون أسلحتهم يحصلون على مساعدة مالية مقدارها ١٠٠٠ كولون (٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) ، وبعد اجراء مقابلة معهم ، يصدر عفو ويعودون الى حياتهم العائلية في مجتمعاتهم

المحلية • وعلم الممثل الخاص أيضا ان ٧٦٧ شخصا أفادوا من هذه الخطة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ •

١٢١- وأخيرا ، يعتقد الممثل الخاص ان السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور تواصل جهودها الرامية الى تحسين حالة حقوق الانسان كجزء من التطبيع السياسي في البلد • وتجدر الإشارة الى ان هذه الجهود تتجلى بصورة متزايدة في الحياة اليومية ، لاسيما في مجال حساس هو احترام حياة المدنيين سواء خارج اطار القتال أو في أي مجال يتصل بالقتال أو يكون نتيجة له • ومن الواضح ان الممثل الخاص يأمل في ان تنجح هذه الجهود قريبا في القضاء على جميع انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية في البلد •

### سابعاً - النتائج

١٢٢- فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يسترعي الممثل الخاص الانتباه الى انه خلال الأشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ ازدادت الأحوال المعيشية للمواطنين السلفادوريين قسوة بصورة مثيرة للقلق ، وان ذلك يرجع أساسا الى استمرار النزاع والى الأزمة الاقتصادية العالمية • ويؤكد الممثل الخاص أيضا ان النقل القسري للسكان المدنيين ، وان كان يتمشى من حيث المبدأ مع القانون الدولي الانساني ، يسبب فيما بعد مشاكل انسانية واجتماعية بصعب حلها • وأخيرا ، يواجه الممثل الخاص الانظار مرة أخرى الى ما للهجمات المنتظمة التي تشنها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني على الهياكل الأساسية الاقتصادية للجمهورية من آثار خطيرة على تمتع المواطنين السلفادوريين في الحاضر والمستقبل ، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة •

١٢٣- وفيما يتعلق بالاعتقالات السياسية التي يقوم بها أفراد من القوات المسلحة وأجهزة الأمن والدفاع المدني خارج المعارك ، يعتقد الممثل الخاص ان تلك الاعتقالات قد استمرت خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٦ ، وأنه من الصعب تحديد عددها على وجه الدقة ، وان كان من المؤكد ان عددها أقل بشكل ملحوظ عما كان في عام ١٩٨٥ ، مما يؤكد اتجاه اعدادها الى الانخفاض عما كانت عليه في البداية عندما تولى السيد دوارتي منصب الرئيس الدستوري للجمهورية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ • ويعزى بعض تلك الاعتقالات الى نشاط فصائل الموت ، التي يدعى أنها مرتبطة بأفراد من القوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو ان الأخيرتين تغضان البصر عن أعمالها ، بيد أنه كان من الصعب جدا على الممثل الخاص ان يتحقق من صحة ذلك الادعاء ، وان كان انطباعه هو أنه على فرض وجود فصائل الموت وممارستها لأنشطتها ، فانها اليوم غير مرتبطة بأي حال من الأحوال بعسكريين ذوي رتب عالية •

١٢٤- وفيما يتعلق بالعصابات المسلحة فانها قد واصلت عمليات اختطاف المدنيين واعدادهم دون محاكمة ، وان لم يكن قد نما الى علمه أية انباء عن حدوث عمليات قتل جماعية كالحوادث التي وقعت في العام الماضي •

١٢٥- ويلاحظ الممثل الخاص ، من ناحية أخرى ، ان عدد السجناء السياسيين قد ارتفع ، وان هؤلاء السجناء قد تعرضوا في بعض الحالات لضغوط نفسية شديدة ، وان كان هذا لا يمثل بأي حال من الأحوال ممارسة منتظمة تقوم بها السلطات السلفادورية • ويشير الممثل الخاص أيضا الى ان هؤلاء السجناء مازالوا يقعون تحت طائلة أحكام قانونية وجهت اليها انتقادات كثيرة ، كما هو شأن الأحكام الواردة

في المرسوم رقم ٥٠ ، وان كان يسترعي الانتباه في الوقت ذاته الى ان السلطات الدستورية السلفادورية تعتزم تعديل تلك الأحكام .

١٢٦- وفيما يتعلق بالقضاء الجنائي في جمهورية السلفادور ، يلاحظ الممثل الخاص ان النشاط الموجه للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة العديدة التي وقعت في السنوات الماضية ولمعاقبة من تثبت ادانتهم بارتكابها مازال غير كاف على الاطلاق ، وان اجراءات التحقيق مع الأشخاص المتهمين بالتعاون مع المعارضة المسلحة ومعاقبتهم ، وان كانت قد نشطت نوعا ما في الفترة الأخيرة ، فانه مازال يحكمها تشريع وجهت اليه انتقادات كثيرة ، هو المرسوم رقم ٥٠ ، الذي لا يحترم على الدوام ، المهلات الطويلة التي ينص عليها . ويلاحظ الممثل الخاص بالطبع الصعوبات التي تحول دون أداء القضاء الجنائي لأعماله بصورة طبيعية كما يلاحظ مشروعات الاصلاح القضائي الهامة ، الجادة والجديرة بالثناء ، التي مازالت جارية وان كانت آثارها لم تظهر بعد بصورة ملموسة في الواقع السلفادوري .

١٢٧- وفيما يتعلق بالمنازعات المسلحة ، يشير الممثل الخاص الى أنه لم يتلق ، كما حدث في عام ١٩٨٥ وبخلاف ما حدث في الأعوام التي سبقتة ، أية أنباء موثوق بها عن قيام جيش السلفادور النظامي بأية عمليات قتل جماعية . ومع ذلك ، يعتقد الممثل الخاص ان هذا الجيش النظامي قد تسبب عن غير قصد ، في الأشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ ، في الحاق أضرار ببعض الممتلكات الخاصة ، فضلا عن ازهاق أرواح بعض السكان المدنيين ، وبصفة خاصة بين " جماهير الشعب " ، وان كان عدد الضحايا منخفضا ، وبالتالي أقل بكثير مما كان عليه في الأعوام السابقة . ويشير الممثل الخاص أيضا الى الارتفاع المثير للقلق لعدد الأشخاص غير المقاتلين الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح بالغة بسبب انفجار ألغام التماس ، ويلاحظ ان أغلبية هذه الألغام ، وفقا للرأي السائد الذي يتفق معه هو نفسه ، قد زرعت بأيدي مغاوير جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

١٢٨- وينبغي الإشارة الى ان القوات سالفة الذكر قد شرعت في الافراج ، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية ، عن الجنود الأسوريين في المعارك .

١٢٩- وأخيرا يسترعي الممثل الخاص الانتباه الى ان مسألة احترام حقوق الانسان مازالت تمثل عنصرا هاما في السياسة الراهنة لحكومة الرئيس دوارتي الدستورية ، وهي السياسة التي تواصل ، في اطار عملية اعادة الأوضاع الديمقراطية الى طبيعتها ، احراز نتائج تزداد أهمية وتستحق الثناء في المجال الحيوي الخاص باحترام حياة الأشخاص ، سواء خارج المعارك أو خلالها أو فيما تتمخض عنه من نتائج .

### ثامنا - التوصيات

١٣٠- ان المقرر الخاص ، اذ يشير ، مرة أخرى ، الى القلق الذي أعربت عنه حكومة السلفادور والدوائر الأخرى المعنية ازاء انتهاكات حقوق الانسان ، واذ يأخذ في اعتباره قبل أي شيء آخر ان الحق في الحياة ذو أهمية أساسية ، وأنه لا سبيل الى علاج انتهاكاته ، يوصي بشدة مجددا وقبل أي شيء آخر ، بأن تتخذ جميع الأطراف المعنية فورا التدابير اللازمة للوقف التام لأي اعتداء على حياة الأشخاص المقاتلين أو على سلامتهم البدنية أو حرياتهم ، سواء حدث ذلك الاعتداء خارج المعارك أو خلالها أو في ظل ما تتمخض عنه من نتائج ، وذلك وفقا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وللبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ وللمصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان السارية بالنسبة الى جمهورية السلفادور .

١٣١- وان الممثل الخاص اذ يدرك ، بالتالي ، صعوبات الحوار ، واذ يردد رأي المجتمع الدولي ، والرأي الذي يعتقد أنه يمثل مشاعر وآمال الغالبية العظمى من المواطنين السلفادوريين ، فإنه يوصي مرة أخرى حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية بأن تستأنف على الفور المحادثات بينهما ، أي المحادثات الصريحة الكريمة ، لا المحادثات التكتيكية فحسب ، بغية التوصل على الأقل الى اضعاف الطابع الانساني على النزاع ، بحيث يتسنى التوصل الى حل عن طريق التفاوض ينقذ حياة الكثير من مواطني جمهورية السلفادور ، سواء المقاتلين منهم وغير المقاتلين .

١٣٢- وعلى وجه الخصوص ، يوصي الممثل الخاص السلطات الدستورية في جمهورية السلفادور بما يلي:

( أ ) ان تلغي على الفور الأحكام القانونية التي لا تتفق مع القواعد الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في مجال حقوق الانسان ، بموجب انضمامها الى الصكوك التي تتضمنها ؛ وان تعتمد قواعد تتفق مع تلك الأحكام ، ولاسيما فيما يتعلق بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ؛

( ب ) ان تواصل احكام الرقابة على عمليات استجواب السجناء السياسيين ، التي تجري خارج نطاق النظام القضائي ، لجعلها متفقة مع القواعد المذكورة في الفقرة الفرعية ( أ ) أعلاه ؛

( ج ) ان تواصل وتعمق الاصلاح الزراعي والاصلاح القضائي عن طريق تطبيق القواعد الواردة في الفقرة الفرعية ( أ ) أعلاه ، نصا وروحا .

١٣٣- ويوصي الممثل الخاص قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، بصفة خاصة ، بما يلي:

( أ ) الامتناع عن زرع ألغام من شأنها ازهاق أرواح السكان غير المقاتلين وتعريض سلامتهم البدنية للخطر ؛

( ب ) الامتناع عن شن هجمات على الهياكل الأساسية للاقتصاد السلفادوري .

١٣٤- وختاما ، يستمخ الممثل الخاص لنفسه ان يوصي جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، ولاسيما أغناها وأكثرها تقدما ، بأن تقدم ، في حدود امكانياتها ، المساعدة اللازمة للتخفيف من شدة الأحوال المعيشية للمواطنين السلفادوريين ، اللاجئين والنازحين بسبب النزاع القائم ، وتحسينها .

#### الحواشي

(١) "El Pais" ، من ١٢ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٢) "El Pais" ، ٣ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، "Le Monde" ، ٤ و ٥ حزيران/

يونيه ١٩٨٦ ؛ و "Herald Tribune" ، ٣ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٣) "El Pais" ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٤) "ABC" ، مدريد ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، و "El Pais" ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٥) "El Pais" ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

الحواشي (تابع)

- (٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، دراسة اقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LC/L.390/Add.1) ، الصفحة ١ (في النص الاسباني) .
- (٧) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر تموز/يوليه ١٩٨٦" ، تقرير مؤقت سلمه رئيس الجمهورية الى الممثل الخاص في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .
- (٨) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، مكتب الشؤون العامة ، "الحالة في السلفادور" ، الصفحة ٧ .
- (٩) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ٢٠٠٠" ، الصفحتان ٤٩ و ٥٠ .
- (١٠) المرجع نفسه ، الصفحتان ٤٩ و ٥٠ .
- (١١) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، "الحالة في السلفادور" ، الصفحتان ٧ و ٨ .
- (١٢) "Christian Science Monitor" ، من ٥ الى ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، "Interna-tional Herald Tribune" ، ٤ آذار/مارس و ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (١٣) "International Herald Tribune" ، ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (١٤) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الأنشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (١٥) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان ٢٠٠٠" ، الصفحة ٦٣ .
- (١٦) وزارة الدفاع والأمن العام ، "قائمة بانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في السلفادور خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ ، مرتبة ترتيبا زمنيا" ، المجلد الأول ، سنان سلفادور ، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (١٧) المرجع نفسه ، المجلد الثاني .
- (١٨) "Diario del Mundo" ، ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (١٩) "La Prensa Gráfica" ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٢٠) "El diario de Hoy" ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٢١) "International Herald Tribune" ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، و "The London Times" ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٢٢) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، مكتب الشؤون العامة ، "The situation in El Salvador" ، الصفحة ٢ .

الحواشي (تابع)

- (٢٣) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من رقم ٤٥ الى ٥٥ .
- (٢٤) هيئة المساعدة القانونية المسيحية ، السلفادور ، حوادث اعدام تعسفي ارتكبتها:  
(أ) فصائل الموت وجماعات شبه عسكرية ، (ب) أفراد من القوات المسلحة (الجيش المسلح وأجهزة الأمن والدفاع المدني) ، الفترة من شهر كانون الثاني/يناير الى شهر نيسان/أبريل ١٩٨٦ .
- (٢٥) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الأنشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٢٦) القتلى من المدنيين نتيجة للعنف السياسي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، عددهم حسب ما نشرته الصحافة وكما أبلغت عنه سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، موزعا حسب الفئة .
- (٢٧) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٥ .
- (٢٨) حكومة السلفادور ، قائمة المحتجزين لارتكابهم أعمال ارهابية ، الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (٢٩) هيئة المساعدة القانونية - النشرة الخاصة ، ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (٣٠) هيئة المساعدة القانونية - النشرة الخاصة ، ١ أيار/مايو ١٩٨٦ .
- (٣١) السلفادور - آثار التعذيب Sicólogos de El Salvador ، التعذيب في السلفادور ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .
- (٣٢) "The New York Times" ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٣٣) تقرير بشأن تدخل مكتب المدعي العام العسكري للجمهورية في مراقبة حالة حقوق الانسان واحترام حقوق الانسان ، سان سلفادور ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .
- (٣٤) "The New York Times" ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ .
- (٣٥) لجنة المحامين عن حقوق الانسان ، "السلفادور: تجاهل حقوق الانسان ، تقرير عن ١٦ قضية لم يبت فيها" ، شهر تموز/يوليه ١٩٨٦ .
- (٣٦) احصائية بعدد أفراد القوات المسلحة الذين قبضت عليهم الشرطة الوطنية وقدمتهم الى المحاكم العامة بتهم ارتكاب جرائم مختلفة في حق السكان . الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .
- (٣٧) جامعة خوسيه سيمون كنياس لأمريكا اللاتينية ، معهد حقوق الانسان ، الكراسية الأولى: حقوق الانسان والمرسوم رقم ٥٠ ، سان سلفادور ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .
- (٣٨) هيئة المساعدة القانونية ، التماس لاعلان عدم دستورية المرسوم رقم ٥٠ ، سان سلفادور ، ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ .

الحواشي (تابع)

- (٣٩) المحكمة الابتدائية العسكرية الأولى • قائمة بأسماء الأشخاص المحتجزين المتهمين بارتكاب جرائم مختلفة مثل الأعمال الإرهابية ، والتعاون في نشر دعاية هدامة ، وحياسة وحمل أسلحة قتالية الخ •
- (٤٠) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٥ •
- (٤١) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الأنشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ •
- (٤٢) القوات المسلحة السلفادورية ، وزير الدفاع والأمن العام ، نائب الوزير لشؤون الأمن العام ، "تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن حالة حقوق الانسان خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦" •
- (٤٣) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٥ •
- (٤٤) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة السلفادورية" عن حالة حقوق الانسان خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ ، الصفحة ٤ •
- (٤٥) المرجع نفسه ، الصفحات من ٣ الى ٥ •
- (٤٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٦ •
- (٤٧) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ٠٠٠" ، الصفحة ٦ ، وزارة الداخلية المعلومات المبلّغة الى الممثل الخاص ، شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ •
- (٤٨) "The London Times" ، ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٦ •
- (٤٩) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، "الحالة في السلفادور" •
- (٥٠) المرجع نفسه •
- (٥١) "Americas Watch" ، "Setting into Routine...." ، نيويورك ، أيار/مايو ١٩٨٦ •
- (٥٢) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "Fact sheet, Central America and Mexico" ، جنيف ، شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ •
- (٥٣) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٥ •
- (٥٤) المرجع نفسه •
- (٥٥) المرجع نفسه •
- (٥٦) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الأنشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ •

الحواشي (تابع)

- (٥٧) عدد القتلى من المدنيين بسبب العنف السياسي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ وفقا لما نشرته الصحافة وكما أبلغت عنه سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، موزعا حسب الفئة .
- (٥٨) "La Prensa Gráfica" و "El Diario de Hoy" ، سان سلفادور ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (٥٩) "The New York Times" ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٦ .
- (٦٠) "El Diario de Hoy" ، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ .
- (٦١) برقية تلخس من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) السلفادورية ، مرفقة بالمذكرة الشفوية المؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، الموجهة من البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، جنيف ، سويسرا .
- (٦٢) "Americas Watch" ، "Setting into Routine..." ، الصفحة ٣٥ .
- (٦٣) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ٠٠٠" ، الصفحة ٢٠ .
- (٦٤) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، "السكان المدنيون الذين كانوا ضحايا المتفجرات التي وضعتها عناصر من جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ الى شهر تموز/يوليه ١٩٨٦" .
- (٦٥) اللجنة السياسية الدبلوماسية لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، "حقوق الانسان والسلم . الانتهاكات الرئيسية لحقوق الانسان واحتمالات التوصل الى حل سياسي في السلفادور" ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .
- (٦٦) القوات المسلحة السلفادورية ، معلومات مستمدة من الصحافة الوطنية عن انتهاكات حقوق الانسان في السلفادور ، الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ ، المرفق الرابع .
- (٦٧) "The New York Times" ، ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ .
- (٦٨) "Americas Watch" ، "الألغام البرية في السلفادور وغواتيمالا - الضحايا من المدنيين" ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ١٢ .
- (٦٩) جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني ، "بعض أسرى الحرب الذين أفرجت عنهم جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني" ، نيويورك ، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .
- (٧٠) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ٠٠٠" .
- (٧١) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الأنشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .

الحواشي (تابع)

- (٧٢) لجنة التحقيق في الحوادث الجنائية ، " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور ، خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر تموز/يوليه ١٩٨٦ " ، تقرير مؤقت سلمه رئيس الجمهورية الى الممثل الخاص •
- (٧٣) القوات المسلحة السلفادورية ، " تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ٠٠٠ " ، الصفحة ٣٣ •

-----